الأمم المتحدة S/2025/556

مجلس الأمن

Distr.: General
5 September 2025
Arabic
Original: English

المرأة والسلام والأمن

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - كانت ناميبيا هي التي ترأس مجلس الأمن في عام 2000 وهو العام الذي اتخذ فيه المجلس أول قرار له بشأن المرأة والسلام والأمن، فكانت تلك لحظة تاريخية يعتبرها الكثيرون تتويجا لقرن من جهود الدعوة التي بذلتها الحركة النسائية في بلدان العالم قاطبة. وكان ذلك القرار أيضا إيذانا ببداية فصل جديد. وعلى مدى 25 عاما مضت، وفي خضم مظاهر التراجع الديمقراطي ونمو النفقات العسكرية العالمية بلا هوادة، ساهمت النساء بانيات السلام والدول الأعضاء في تحريك عجلة التقدم المحرز في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن عن طريق النهوض بالتغيير، والتأثير في الخطاب، وتعزيز السلام حيثما كانت الحاجة إليه ماسة.

2 - وتتجلى مظاهر هذا التقدم فيما هو أبعد من قرارات مجلس الأمن المتخذة وخطط العمل الوطنية أو الإعلانات السياسية الصادرة في عواصم بلدان العالم. فهي تتجلى في زيادة حصول المرأة على حقوقها في المجتمعات المحلية بعد انتهاء النزاع، والصعود التدريجي للنساء المنتخبات أو المعينات في مناصب قيادية، والقوانين والسياسات التي ناصرنها. ويتجلى التغيير أيضا في المجموعة المتنامية من السوابق القضائية المتعلقة بالعدالة الجنسانية الصادرة عن المحاكم الوطنية والدولية، والتركيبة المتطورة لمؤسسات العدالة والأمن، وظهور برامج تدعم الملايين من الناجيات من العنف الجنساني؛ وهي خدمات لم تكن موجودة من قبل إطلاقا.

3 - وعلى سبيل المثال، أصبحت الأمم المتحدة أو غيرها من آليات التحقيق الدولية والوطنية تحقق حاليا في الجرائم الجنسانية وتوثقها بدقة، وهذا ما يسهم في توثيق الجرائم التي كانت تبقى في العادة طي الكتمان. وتقود النساء المزيد من جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. وأصبح من الأمور الاعتيادية حاليا التشاور مع منظمات المجتمع المدني النسائية والاستعانة بالخبراء في القضايا الجنسانية. وقدمت نساء من الفلبين وكولومبيا وليبريا وغيرها من البلدان أمثلة واقعية على تنامي الإجماع على

141025 021025 25-14348 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أن مشـاركة المرأة تجعل من إبرام اتفاقات السـلام أمرا مرجحا كما تضـمن ديمومة تلك الاتفاقات[1]. وأدت مبادرات منع نشوب النزاعات التي تقودها النساء، مثل شبكات الوساطة المحلية في بوروندي وسفيرات النوايا الحسـنة في الصـومال وغرف العمليات ومنتديات السـلام في غرب أفريقيا، إلى بناء السـلام في مجتمعاتهن المحلية، مما منع نشـوب نزاعات محلية لم تتصـدر عناوين الصـحف العالمية مطلقا. وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، انخفضـت معدلات وفيات الأمهات ومعدلات تسرب الفتيات من المدارس انخفاضـا مطردا ابتداء من عام 1995 وحتى عام 2020. وارتفعت نسبة تمثيل النساء في البرلمانات والحكومات في البلدان المتأثرة بالنزاعات. فالعديد من البلدان والأقاليم الـ 113 التي اعتمدت خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن حتى تموز/يوليه 2025، بعد أن كان عددها 19 بلدا وإقليما فقط في عام 2010، حددت أهدافا لزيادة تمثيل المرأة في قطاعي العدالة والأمن أو وضـعت تشـريعات تعزز تمكين النسـاء والفتيات وتنهض بحقوقهن. وفي جميع أنحاء العالم، حصـلت آلاف النساء على تعويضـات عن العنف الجنسـي الذي تعرضـن له في حالات النزاع. وأدين مرتكبو العنف الجنسـي المتصـل بالنزاع في المحاكم أو فُرضـت عليهم جزاءات مجلس الأمن بأعداد متزايدة، كما أصـبحت المنظمات الإقليمية وفرادى الدول الأعضـاء توقع عليهم جزاءات بشكل متزايد. وقد زادت مشاركة المرأة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بأكثر من الضعف منذ عام 2017.

4 - وفي سياق تصاعد السلطوية وانتشار النزاعات والعسكرة، شهدت السنوات الخمس الأخيرة، من عام 2020 إلى عام 2025، ركودا بل وتراجعا في العديد من أهداف الخطة المتعلقة بالمرأة والسـلام والأمن. ويسـتمر الاسـتقطاب السـياسـي في الضـغط على النظام المتعدد الأطراف، ويهدد بالقضـاء على المكاسـب المحرزة على امتداد العقود. وفي ظرف يتراجع فيه الامتثال للمعايير والمعاهدات الدولية، تعاني النسـاء والفتيات والفئات المهمشـة أشـد المعاناة. واليوم، تتعرض حقوق المرأة والمسـاواة بين الجنسـين للتهديد، بل إن الخلافات حول المصـطلحات الجنسـانية الراسـخة لا تعكس مجرد خلافات دلالية بل تعكس تراجعا يقوض تدابير الحماية القانونية، ويفتح الباب أمام تراجع أوسـع نطاقا في حقوق النسـاء والفتيات وحياتهن اليومية في كل مكان. وفي أوائل عام 2025، أبلغت الدول الأعضـاء عن ردود فعل معاكسـة بشـأن حقوق المرأة في ما يقرب من ربع جميع البلدان التي تسـعى إلى تنفيذ منهاج عمل بيجين[2]. وقد أدت هذه العوامل إلى زيادة التمييز، وضـعف الحماية القانونية، وانخفاض تمويل السـياسـات والبرامج الداعمة، بما في ذلك الرعاية الصـحية الجنسـية والإنجابية غير التمييزية. وفي عام 2024، كانت 676 مليون امرأة وفتاة يعشـن على بُعد 50 كيلومترا من أحداث نزاع مميتة، وهو أكبر عدد ونسبة مسجليّن منذ التسعينيات[3]. فحجم قمع حقوق النسـاء والفتيات وسـرعته في أفغانسـتان أمر مثير للجزع. وتقدم الانتهاكات الجسـيمة المرتكبة بحق النسـاء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسـودان وميانمار وهايتي والأرض الفلسـطينية المحتلة أمثلة سـاطعة على المخاطر الجسـيمة التي تتعرض لها النسـاء في البيئات المنكوبة بالأزمات. ويدق هذا التقرير ناقوس الخطر بشأن هذه المستويات المروعة من العنف.

(1) Jana Krause, Werner Krause and Pila Bränfors, “Women’s participation in peace negotiations and the durability of peace”, *International Interactions*, vol. 44, No. 6 (2018).

(2) انظر E/CN.6/2025/3/Rev.1.

(3) Siri Aas Rustad, “Women exposed to armed conflict, 1990–2024”, Gender, Peace and Security Policy Brief (Peace Research Institute Oslo, 2025).

5 - ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة ماضية في دفاعها الثابت عن حقوق النساء والفتيات في وقت تتعرض فيه أعداد قياسية من موظفيها للقتل أو الاحتجاز، وتواجه فيه المنظمة أزمة مالية ستجبرها على إنجاز مهام أقل بموارد أقل. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، قدمت الأمم المتحدة في عام 2024، وفي خضم قيود استثنائية ومشددة باستمرار، مساعدات إنسانية منقذة للحياة لأكثر من 9 ملايين امرأة وفتاة أفغانية. وعلى الرغم من القوانين التي تفرضها سلطات الأمر الواقع التابعة لحركة طالبان والتي تقيد إمكانية حصول النساء والفتيات على التعليم، تمكن مئات الآلاف مع ذلك من الحصول على فرص التعلم من خلال التعلم المجتمعي، وتلقى الملايين الدعم في مجال الصحة النفسية ومحو الأمية المالية من خلال البرامج الإذاعية التي تنتجها النساء من أجل النساء وبدعم من الأمم المتحدة. وتمكنت الأمم المتحدة من دعم عشرات الآلاف من المشاريع التجارية التي تقودها النساء وآلاف المنظمات النسائية. ولم يُلغ أي قيد ضد حقوق المرأة فرضته سلطات الأمر الواقع، ولكن الأمم المتحدة ظلت موجودة وأنجزت مهمتها.

6 - وهناك أمثلة أخرى على نجاح ائتلافات من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والأمم المتحدة، في الحفاظ على حقوق المرأة. ففي الجمهورية العربية السورية، قبل التطورات التي حدثت في أواخر عام 2024، سُحب مشروع قانون في شمال غرب البلد كان سيقيد حقوق المرأة بعد جهود الدعوة المتضافرة. وتم الطعن بنجاح في الجهود الرامية إلى إلغاء حظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في غامبيا. واعتمدت بلدان مثل سيراليون وكولومبيا قوانين للقضاء على زواج الأطفال والنهوض بالمساواة بين الجنسين. وقد اتخذ عدة من الدول الأعضاء والكيانات في منظومة الأمم المتحدة إجراءات أقوى لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان المعرضات للخطر وتوجيه الأموال إلى المنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وفي المحافل الحكومية الدولية أيضا، صمدت جهود الدعوة إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأكدت الدول الأعضاء من جديد في ميثاق المستقبل على الالتزامات الطويلة الأمد بشأن المرأة والسلام والأمن. وأوضحت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في توصيتها العامة رقم 40 (2024) بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، أن تحقيق المساواة الفعلية يعني التكافؤ في تقلد جميع أدوار صنع القرار في جميع جوانب صنع القرارات المتعلقة بقضايا السلام والأمن ومراحله ومستوياته، بما في ذلك في الاجتماعات السرية ودبلوماسية القنوات غير الرسمية.

7 - ومع ذلك، بعد مرور 25 عاما من عملنا الجماعي بشأن مسألة المرأة والسلام والأمن، لا يزال الرجال يهيمنون بأغلبية ساحقة على قاعات الحكومات وطاولات السلام والمؤسسات الأمنية، وكثيرا ما تكون المساءلة عن نتائج هذه القرارات محدودة. وتدرك النساء بانيات السلام أن العالم يجد نفسه وسط مستويات قياسية من النزاعات والعنف، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن النظام الدولي لم يستثمر بما فيه الكفاية للوفاء بالوعد الذي نص عليه قرار مجلس الأمن 1325 (2000).

8 - وأُعد هذا التقرير عملا بالبيان الرئاسي المؤرخ 26 تشرين الأول/أكتوبر 2010 (S/PRST/2010/22)، الذي طلب فيه مجلس الأمن تقديم تقارير سنوية عن تنفيذ القرار 1325 (2000)؛ والقرار 2122 (2013)، الذي دعا المجلس فيه إلى تقديم تقارير مستكملة عن التقدم المحرز والتحديات والثغرات التي تعترض جميع مجالات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ والقرار 2493 (2019)، الذي دعا المجلس فيه إلى اتخاذ تدابير معززة لتنفيذ الخطة بالكامل. وبالإضافة إلى مستجدات التقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يركز هذا التقرير بشكل خاص على هدف إحداث ثورة في البيانات الجنسانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن (S/2020/946، الفقرة 113 (هـ))، وتحديد الثغرات

في البيانات واستكشاف كيف أن زيادة الوصول إلى البيانات الجنسانية واستخدامها سيكون أمرا ضروريا لكسر أنماط الركود والنكوص ودعم الوعد الذي تحمله الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وسيطرح التقرير أيضا توصيات لالتزامات من جانب الدول الأعضاء ينبغي أن تؤدي إلى مزيد من التحسينات المجدية في حياة النساء والفتيات، وبذلك تساعد على إعادة العالم إلى مسار التعاون والسلام.

ثانيا- أهداف العقد المتعلق بالمرأة والسلام والأمن: البيانات والتحليلات الجنسانية لمنع نشوب النزاعات والأزمات والتصدي لهما

9 - توافر البيانات الجنسانية الجيدة في الوقت المناسب أداةٌ قوية وضرورية للاسترشاد بها في وضع السياسات وجهود الدعوة والبرمجة، فضلا عن رصد التقدم المحرز والمتغيرات والاتجاهات. ولم تكن الحاجة إلى البيانات الجنسانية موضوعا بارزا في المناقشات المتصلة بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما أن ندرة البيانات والتحليلات الجنسانية النوعية والكمية تجعل التجارب الحياتية للنساء والفتيات واحتياجاتهن غير مرئية، خاصة في حالات النزاع والأزمات. ويؤدي غياب المنظور الجنساني إلى إدامة التحيز والتمييز في القرارات والسياسات والمؤسسات، كما يتجلى من خلال عدد من المظاهر منها الأزياء ومعدات الحماية غير الملائمة للنساء؛ والافتقار إلى المرافق الآمنة في مخيمات النازحين؛ ووضع مرافق المياه في أماكن تزيد من المخاطر المحدقة بالنساء والفتيات؛ وقلة الاعتبارات الممنوحة لمسؤوليات الرعاية؛ ومحدودية مراعاة الأثر الجنساني للأسلحة والتكنولوجيا الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه العديد من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الدول الأعضاء التي لديها خطط عمل وطنية مخصصة، صعوبة في تتبع التقدم المحرز في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ورصد الميزانيات والنفقات. وتؤثر أيضا الفجوات في البيانات الجنسانية والافتقار العام للبيانات المصنفة حسب المتغيرات المختلفة على رصد أهداف التنمية المستدامة والالتزامات العالمية الأخرى. ومع ذلك، فقد أُحرز بعض التقدم كما يتجلى من خلال البيانات الجنسانية التي أصبحت متاحة الآن بالنسبة إلى 63 في المائة من مؤشرات إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مقارنة بنسبة 26 في المائة في عام 2015، عندما بدأ تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030[4].

10 - ويجري عدد أكبر من الجهات الفاعلة تحليلات جنسانية في حالات النزاع والأزمات للاسترشاد بها في وضع السياسات والبرمجة، بما في ذلك ما يتعلق بمبادرات بناء السلام والمراحل الانتقالية والعمل الإنساني. وفي عام 2024، أجرت جميع كيانات الأمم المتحدة التي شملها الاستطلاع تقريبا شكلا من أشكال التحليل الجنساني للاسترشاد بها في برامجها. وقد وفرت التقارير التنبيهية والتقييمات الجنسانية الواردة من أماكن مثل أفغانستان وأوكرانيا والسودان ولبنان وميانمار وهايتي والأرض الفلسطينية المحتلة لمحات آنية عن احتياجات المرأة وأولوياتها، وهذا الذي أدى بدوره إلى وضع استراتيجيات قطرية وتدخلات إنسانية مستنيرة، وأتاح التمويل وأثرى الحوارات والمناقشات الحكومية الدولية. ومع استمرار تدهور وضع النساء والفتيات في أفغانستان، أتاحت المشاورات الفصلية التي تجريها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمنظمة الدولية للهجرة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم

(4) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2025*.

المساعدة في أفغانستان قناة للنساء من مختلف المقاطعات للتعبير عن وجهات نظرهن وتولي زمام القيادة والقدرة على التأثير. وقد استخدمت كياناتٌ مثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين التقييمات التشاركية أيضا في بيئات مختلفة لإشراك النازحين قسرا وعديمي الجنسية من جميع الأجناس والأعمار والخلفيات المتنوعة في التحليل وصياغة توصيات مستنيرة بالبيانات تعكس بشكل أكثر جدوى احتياجات وأولويات النساء والفتيات النازحات.

11 - ومنذ عام 2015، وسّعت المبادرات الجديدة من نطاق الوصول إلى البيانات وتحليل الاتجاهات بشأن قضايا السلام والأمن. ويتتبع المؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن[5] السلام المستدام عبر البلدان من خلال منظور الإدماج والعدالة والأمن للمرأة. وظهرت أيضا العديد من أدوات تعقب النزاعات وقوائم مراقبتها، ولكن معظمها لا يزال يفتقر إلى التحليل الجنساني الكافي. ويضم مركز بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المدعوم من برنامج "المرأة جزء من المعادلة" بيانات جنسانية، ويرصد المساواة بين الجنسين عبر أهداف التنمية المستدامة، ويحوّل البيانات إلى قصص وموارد مؤثرة[6]. وفي مرحلته التالية، يعمل البرنامج على تعميق مشاركته في السياقات الإنسانية وسياقات الأزمات، وإعطاء الأولوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى تسخير البيانات التي ينتجها المواطنون، والبيانات الضخمة التي تُجمع من خلال تسخير التكنولوجيات الجديدة، وغيرها من المصادر المبتكرة، مع الاعتراف بأن الكثير من البيانات المتعلقة بالأزمات تأتي من مصادر غير تقليدية.

12 - وقد وسّعت مبادرات البيانات الأخرى المختلفة نطاق معرفتنا بمجال المرأة والسلام والأمن. فعلى سبيل المثال، ساعدت أداة التحليل المتكامل للسياق الشامل وتقييم المخاطر التي وضعها برنامج الأغذية العالمي في تحديد مخاطر الحماية الخاصة بالجنسين في العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات والأزمات. وتشجع قاعدة بيانات مؤشرات الرصد والتقييم التي تستخدمها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، فيما يتعلق بحزمة الخدمات الدنيا للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي، على جمع البيانات وتصنيفها حسب الجنس والعمر والإعاقة للاسترشاد بها في توفير خدمات الصحة النفسية في حالات الطوارئ والبرمجة التي تركز على الإنصاف. ويوفر مرصد جرائم قتل الصحفيين الذي تقوده منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بيانات مصنفة عن مقتل الصحفيين في جميع أنحاء العالم. وقد قامت كندا، في إطار مبادرة "إلسي" لتعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، بتمويل بحوث لتبيان التحديات والفرص المتاحة للمرأة في الأدوار العسكرية والشرطية. وتوفر مجموعة الأدوات الأساسية للبيانات الجنسانية من أجل العمل الإنساني مجموعة موارد يسهل الوصول إليها لإنتاج واستخدام البيانات الجنسانية في الأوضاع الإنسانية. وقام الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بقابلية التشغيل البيني لبيانات السكان والنزوح واللاجئين الأساسية بتحسين قابلية التشغيل البيني لبيانات التنقل المتعلقة بالأزمات وتصنيفها بشكل كبير. وقد ساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال دورها التنسيقي في رصد مؤشرات المرأة والسلام والأمن التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة، في توفير صورة كبيرة للاتجاهات العامة.

13 - ويؤدي تقليص التمويل إلى تقييد الاستثمار في إنتاج البيانات والابتكار. وتشير التقارير إلى أن الدعم المقدم من المانحين على الصعيد الثنائي لكافة البيانات والإحصاءات بلغ مجموعه حوالي

(5) انظر https://giwps.georgetown.edu/the-index/.

(6) انظر https://data.unwomen.org/.

800 مليون دولار، خُصص منها 122 مليون دولار (15 في المائة) للبيانات الجنسانية[7]. وقد برزت مبادرات التمويل المتعدد الشركاء مثل صندوق تحليل المخاطر المعقدة[8] كآلية حيوية لدعم البيانات الجنسانية في ظروف الأزمات. وتماشيا مع استراتيجية الأمين العام لاستخدام البيانات من قِبل الجميع وفي كل مكان، شجع الصندوق على الابتكار ومكّن من توليد مجموعات بيانات جديدة، بسبل منها مشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة. وفي عام 2024، وجه الصندوق أول دعوة مفتوحة للبيانات الجنسانية، حيث قدم تمويلا بقيمة 3 ملايين دولار. وورد أكثر من 230 طلبا، مما يدل على الطلب القوي والحاجة الملحة للاستثمار المستمر في هذا المجال.

14 - وعلى الرغم من هذا التقدم المحرز في توافر البيانات الجنسانية على مستوى العالم، فإن انعدام الأمن والقيود المفروضة على الوصول، وضعف المؤسسات والبنية التحتية المتضررة، ومحدودية الموارد، ونزوح السكان، كلها عوامل تعيق جمع البيانات[9]. ويعاني العديد من البلدان المتضررة من النزاعات التي طال أمدها من إحصاءات وطنية عتيقة، كما هو الحال فيما يتعلق بالبيانات السكانية.

15 - وتخص إحدى أخطر الثغرات نقص البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ويزداد الأمر سوءا بسبب محدودية وتراجع إمكانية الوصول إلى الخدمات التي تركز على الناجين. ويشكل انخفاض القدرات والموارد التقنية المتخصصة تحديات أمام نظم وآليات الرصد القائمة التي أنشئت لتوثيق العنف الجنسي المتصل بالنزاع باعتباره انتهاكا للقانون الدولي، مما يحول بدوره دون توفير الخدمات الأساسية والمنقذة للحياة وإمكانية اللجوء إلى العدالة. ويسلط الأمين العام في تقريره الأخير عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع (S/2025/389) الضوء على دور مستشاري حماية المرأة في تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ في البيئات المتأثرة بالنزاعات. وقد ساهمت هذه المبادرة وغيرها من المبادرات، مثل الشراكة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة لإيفاد خبراء لتوثيق جرائم العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، في إطار التحقيقات، في إخراج هذه الجرائم من الظل. ولا تقتصر أهمية المعلومات التي جُمعت على المساهمة في المساءلة فحسب، بل أيضا في توجيه جهود الوقاية وتقديم الخدمات القائمة على الأدلة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية غير التمييزية. ومع ذلك، في عام 2024، مُنعت الكيانات التي ترصد العنف الجنسي والانتهاكات الأخرى من الوصول إلى بعض الأماكن أو لم تتمكن من إجراء التحقيق بسبب القتال الدائر. وتشكل تخفيضات التمويل خطرا آخر على هذه الآليات التي تعاني أصلا من نقص التمويل والتي تمول بشكل رئيسي من خلال الأموال الخارجة عن الميزانية. وفي البيئات التي تجري فيها عمليات انتقال وتخفيض تدريجي لعمليات السلام، تكتسب الجهود المبذولة لضمان استمرار ترتيبات الرصد والإبلاغ والمشاركة مع أطراف النزاع أهمية خاصة. وفي أي عملية جمع للبيانات حول العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي، من الضروري إعطاء الأولوية للاعتبارات الأخلاقية وسلامة الناجين. وهذا المطلب يسلط

(7) أحدث البيانات حول هذا الموضوع تعود إلى عام 2021، وهي متاحة على الرابط https://data2x.org/wp-content/uploads/2024/07/Development-Assistance-Research-Brief-Final.pdf.

(8) انظر https://crafd.io.

(9) أبلغ أيضا عن العديد من الثغرات المحددة، بما في ذلك ما يخص البيانات المتعلقة بالحصول على خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، والعواقب الاجتماعية والاقتصادية للأزمات على النساء والفئات المهمشة، والإعاقات في النزاعات والأزمات، والتقاطعات بين المناخ والنزاع والنوع الاجتماعي، وإمكانية الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، والتنقل والنساء المتنقلات.

الضـوء على قيمة نظم البيانات الإدارية الإنسـانية، مثل نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسـاني، والربط المهم بين توافر الخدمات والقدرة على رصـد الاتجاهات، حيث إن رصـد هذا العنف دون وجود الخدمات الضرورية لا يفي بالمعايير الأخلاقية ومعايير السلامة.

16 - ومن الضروري أيضا رصد الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، بما في ذلك التهديدات والاعتداءات التي تيسـرها التكنولوجيا على المدافعات عن حقوق الإنسـان وبانيات السـلام والنسـاء العاملات في مجال السياسة. وتتزايد القيود المفروضة على الحيز المدني من خلال الرقابة والمراقبة والمضايقات عبر الإنترنت، لا سـيما ضـد النسـاء، ما يعني أن المنصـات الرقمية كثيرا ما تكون آخر السـبل المتبقية للتعبير عن الرأي وممارسة النشاط الاجتماعي على الرغم من المخاطر المتأصلة فيها. ويمكن أن يساعد الاستخدام الهادف للتكنولوجيا ومنصـات الإنترنت والذكاء الاصـطناعي بطريقة مراعية للمنظور الجنسـاني في مواجهة تشـويه المعلومات والإسـاءة والتحرش عبر الإنترنت، ولكن هذا النهج سـيتطلب المزيد من الجهود لدعم المرأة في المجالات الناشـئة مثل الذكاء الاصـطناعي والتعلم الآلي، وكذلك الجهود الموجَّهة للربط بين التكنولوجيا والخطة المتعلقة بالمرأة والسـلام والأمن. وهناك حاجة ماسـة إلى انتهاج التعاون والتنظيم والشـفافية بين المناطق لضـمان أن يكون الابتكار التكنولوجي مرتكزا على حقوق الإنسـان ويحمي الحيز المدني ويسـتهدف تعزيز المساواة بين الجنسين بدلا من تقويضـها. فالمساواة بين الجنسين مبدأ أساسـي في توصـية اليونسكو الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وهي أول معايير عالمية على الإطلاق في هذا الشأن.

17 - وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتعميق تحليل البيانات حول مشـاركة المرأة في منع نشـوب النزاعات وحلها، فضلا عن الجهود الإنسانية وجهود بناء السلام وإعادة الإعمار. وهناك حاجة أيضا إلى بذل جهود أكبر لتصـنيف البيانات المتعلقة بالسـلام والأمن حسـب العمر، ولإظهار قيادة الشـابات من بانيات السلام. وحتى الآن، أدى الافتقار إلى المعلومات المنهجية والقابلة للقياس الكمي إلى حجب مساهمات المرأة والحد من المساءلة عن تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمشاركة المتساوية. ويجب أن تسير الجهود المبذولة لجمع البيانات الكمية جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لتوسـيع نطاق البيانات النوعية حول التأثير وإمكانية الوصول والأثر. وتشمل هذه الجهود تناول جهود السلام غير الرسمية والمجتمعية التي تقودها النساء والتي لا تزال غير موثقة بشكل كافٍ.

18 - وتعتبر الشراكات مع المنظمات المحلية التي تقودها النساء في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها أساسية لمعالجة الفجوات في البيانات الجنسانية وزيادة درجة تمثيل المرأة في البيانات والتحليلات ذات الصلة بالسياق. وقد أدرجت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة نُهُجا تشاركية ومستمدة من المواطنين من أجل تسجيل أصـوات وتجارب السـكان المتضـررين في حالات النزاع. وفي الوقت نفسـه، لا يمكن أن يقع عبء جمع البيانات والإبلاغ عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسـان وتقييم الاحتياجات على المدنيين وحدهم أثناء النزاعات. ويجب على المجتمع الدولي دعم نشـر أفرقة الاسـتجابة السـريعة لجمع البيانات الجنسـانية واسـتكشـاف اسـتخدام حلول مبتكرة، مثل صـور الأقمار الصـناعية وغيرها من الأدوات الناشـئة، في إطار المساعدة في سد الثغرات في المعلومات عندما لا يكون جمع البيانات التقليدية ممكنا لأسباب تتعلق بالأمن والسـلامة. ويجب أيضـا إعطاء الأولوية لإعادة بناء قدرات النظم الإحصـائية المحلية في أوضـاع ما بعد النزاعات حيث دُمرت البنية التحتية للبيانات كجزء لا يتجزأ من عملية إعادة الإعمار.

19 - وعلى الرغم من أن البيانات الجنسـانية في النزاعات والأزمات نادرة، وأن جمع البيانات لا يزال مجالا يعاني من نقص كبير في الاسـتثمار، فإن البيانات والتحليلات الموجودة، بما في ذلك ما هو موثق

في هذا التقرير، تظهر اتجاهات تبعث على القلق البالغ. ويجب عدم تجاهل الأرقام المتعلقة بتزايد العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والتهديدات والاعتداءات التي تستهدف النساء العاملات في السياسة والمدافعات عن حقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، واستمرار العقبات التي تحول دون المشاركة في عمليات السلام، وتخفيض التمويل الممنوح للمنظمات النسائية العاملة في الخطوط الأمامية في حالات النزاع والأزمات. فالصمت والتقاعس عن العمل سيفسحان المجال أمام استمرار هذه الأنماط، وسيصبح تحقيق السلام أكثر صعوبة تتحول أهداف التنمية والالتزامات الإنمائية إلى وعود جوفاء. ويجب أن يستخدم واضعو السياسات والقادة والناشطون ووسائل الإعلام هذه البيانات والأدلة لإحداث تغيير.

ثالثا - معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في الجوانب الأخرى من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والفجوات التي تعتورها وما تواجهه من تحديات

ألف - المشاركة الهادفة للمرأة في التفاوض بشأن السلام

20 - إن الأساس المعياري لمشاركة المرأة في عمليات السلام قد غدا حاليا أقوى منه في أي وقت مضى. فقد أصبح الالتزام بالنهوض بمشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة مدمجا الآن بشكل راسخ في قرارات متعددة لمجلس الأمن، وتعززه النتائج التي اعتمدتها الهيئات الحكومية الدولية الأخرى، بما في ذلك في ميثاق المستقبل. ويتردد صدى هذا الالتزام في السياسات الإقليمية وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ومن أصل 113 خطة عمل وطنية حالية، يتضمن 55 في المائة منها التزامات صريحة بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام، كما يتضمن 42 في المائة منها التزاما مخصصا لدعم النساء كوسيطات.

21 - وبالتوازي مع الالتزامات السياسية، استخلصت البحوث والممارسات العملية استراتيجيات ومقاربات مختلفة يمكن تطبيقها لتعزيز مشاركة المرأة وعمليات السلام الشاملة. ففي جنوب السودان وكولومبيا، على سبيل المثال، تم اتباع عمليات متعددة المسارات لتعزيز المشاركة المباشرة وإشراك المجتمع المدني. وفي الجمهورية العربية السورية والعراق، أدت الوفود المستقلة والهيئات الاستشارية دورا محوريا في الدعوة إلى مشاركة المرأة المباشرة وغير المباشرة. وفي أفغانستان واليمن، ساعد الابتكار من خلال الحوارات والمشاورات الرقمية في ضمان الاستماع إلى وجهات نظر النساء ومراعاة أولوياتهن. وقد أوضحت نافذة الاستجابة السريعة بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام واتفاقات السلام التابعة لصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني أهمية دور آليات التمويل الموجَّه.

22 - وأُعلن التعهدُ المشترك من أجل المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في عمليات السلام[10] في المناقشة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وحتى أيلول/سبتمبر 2025، كان 37 من الجهات التي اعتمدته، ومن بينها دول أعضاء ومنظمات دولية وإقليمية وجهات أخرى فاعلة في مجال الوساطة، قد وقعت التعهد المشترك والتزمت باتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بمشاركة المرأة في جميع عمليات السلام التي تشارك فيها. وسيكون من الضروري إضفاء الطابع

(10) انظر https://peacemaker.un.org/en/thematic-areas/gender-women-peace-security/common-pledge.

المؤسسي على هذه الالتزامات. ويوضح التزام الاتحاد الأفريقي بوضع إطار سياساتي على نطاق القارة يقتضي تمثيل المرأة في جهود الوساطة وبناء السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، وإدماج شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، في هيكل السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، كيف يمكن تحويل الجهود المؤسسية نحو تحقيق المساواة. ويُعد إعلان باساي، الذي اعتُمد في عام 2024[11]، والذي يضع أهدافا قابلة للقياس لمشاركة المرأة في مفاوضات السلام، مثالا آخر على الجهود المتعددة الأطراف في هذا المجال.

23 - وهناك حاجة ماسة إلى هذا التركيز المتجدد والعمل الهادف من قبل الجهات الفاعلة الرائدة في مجال الوساطة. فعدد النزاعات العنيفة في ازدياد بينما عدد النزاعات التي تُحل بالوسائل السلمية على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة، في تناقص. وفي عام 2024، سجل برنامج أوبسالا لبيانات النزاعات 61 نزاعا قائما يشمل دولة واحدة على الأقل، وهو أعلى رقم منذ بدء الإحصاءات في عام 1946[12]. ويجري التفاوض على النزاعات الكبرى بشكل متزايد ضمن أطر مغلقة وحصرية لا تفضي إلا إلى اتفاقات جزئية تركز في أحيان كثيرة على وقف إطلاق النار أو إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية أو هيكل محادثات السلام في المستقبل. وتساهم التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار واستدامتها، في ظل غياب عمليات سياسية أوسع نطاقا تستند إلى القانون الدولي والمعايير العالمية، في استمرار النزاعات والأزمات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، نظرا لأن المنظورات الجنسانية توجد بشكل أكثر شيوعا في اتفاقات السلام الشاملة التي لا يتم التوصل إليها إلا في وقت متأخر جدا من العملية، فإن الاتجاهات المذكورة أعلاه لها آثار على احتمال معالجة أولويات المرأة وحقوقها بشكل ملموس. ومع تقلص الحيز المتاح لعمليات السلام والعمليات السياسية الشاملة والجامعة، تقل الفرص والمنافذ المتاحة للمرأة للمشاركة في المحادثات على المستوى الرسمي والتأثير فيها. فعلى سبيل المثال، على الرغم من جهود الدعوة المستمرة التي بذلتها الأمم المتحدة، غاب المجتمع المدني الأفغاني، والنساء بصورة أعم، عن اجتماع المبعوثين الخاصين مع سلطات الأمر الواقع المنعقد في 30 حزيران/يونيه و 1 تموز/يوليه 2024، في الدوحة، قطر[13]. وبالمثل، في ليبيا واليمن، استبعدت النساء تماما من الوفود الرسمية لمفاوضات وقف إطلاق النار، على الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف إشراكهن.

24 - وفي عام 2024، أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مرصد المرأة في عمليات السلام لجمع البيانات الكمية والنوعية عن جهود السلام وإدماج المرأة في عمليات السلام، وسد فجوة كبيرة في البيانات العالمية. وتُظهر البيانات الأولية المتاحة التي تم جمعها للفترة 2020-2024[14] أن تمثيل المرأة كمفاوضة ووسيطة وموقّعة في عمليات السلام الرئيسية لا يزال أقل بكثير من الحد الأدنى البالغ ثلث الهدف الذي حددته الأمم المتحدة[15] وهدف التكافؤ في صنع القرار الذي أوصت به اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

(11) انظر https://icwpsmanila2024.com/pasay-declaration/.

(12) انظر https://www.uu.se/en/news/2025/2025-06-11-ucdp-sharp-increase-in-conflicts-and-wars.

(13) انظر https://www.womenpeacesecurity.org/resource/letter-womens-rights-afghanistan-06-2024/.

(14) الأرقام المقدمة هنا مقتبسة من البيانات الأولية لمرصد المرأة في عمليات السلام. وستحدّث البيانات بشكل مستمر.

(15) في عام 2023، أعلن الأمين العام عن التزام الأمم المتحدة بالدعوة إلى أن يكون الثلث هو الحد الأدنى لمشاركة النساء (أو ما لا يزيد عن ثلثي أي واحد من الجنسين) في عمليات الوساطة والسلام مع الاستمرار في السعي إلى زيادة تلك النسبة نحو تحقيق التكافؤ التام بين الجنسين في العمليات السياسية والانتخابية.

(انظر الشكل الأول)[16]. وعلى الرغم من وجود تباين كبير بين العمليات، فإن النساء يشاركن كوسيطات أكثر من مشاركتهن كمفاوضات، لكن الأرقام تظل منخفضة بشكل عام ومشابهة لمجموعات البيانات السابقة (1992-2019)[17]. وفي عام 2024، شكّلت النساء 7 في المائة فقط من المفاوضين في المتوسط في جميع أنحاء العالم، ولم تتضمن نحو 9 من كل 10 مسارات تفاوضية تقريبا أيا من المفاوِضات على الإطلاق[18]. وفي أدوار الوساطة، كانت النساء أفضل حضورا بقليل، بمتوسط 14 في المائة، لكن ثلثي جهود الوساطة لم تشمل أي امرأة وسيطة. وعلى الرغم من أن تمثيل المرأة بين الموقّعين على اتفاقات السلام كان أعلى نسبيا في عام 2024، حيث بلغت نسبتها 20 في المائة من الموقّعين، فإن متوسط السنوات الخمس ظل منخفضا عند 11 في المائة.

الشكل الأول

مشاركة المرأة في عمليات السلام الرئيسية على مستوى العالم، 2020-2024

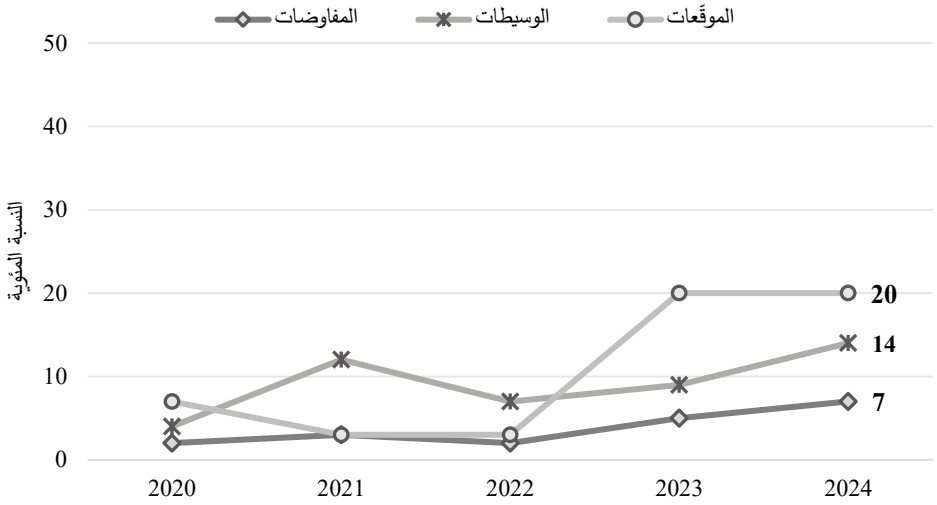

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، البيانات الأولية من مرصد المرأة في عمليات السلام. وستحدّث البيانات بشكل مستمر.

ملاحظة: تُحسب النسب المئوية كمتوسط النسبة المئوية للمفاوضات/الوسيطات/الموقّعات في كل عملية.

25 - وتتأثر هذه المتوسطات بشكل كبير بعدد قليل من عمليات السلام، ولا سيما عمليتي السلام في كولومبيا والفلبين اللتين أبرزتا أعلى مستويات تمثيل المرأة. فهذه العمليات ترفع المتوسطات العالمية بشكل ملحوظ بينما تحجب الاستبعاد الواسع النطاق الذي لوحظ في سياقات أخرى. وينبغي للمزيد من الجهات الفاعلة المشاركة في الوساطة إضفاء الطابع المؤسسي على جمع البيانات والإبلاغ عنها بحيث تكون هذه البيانات متاحة على نطاق أوسع ويمكن أن تحفز التغيير في الوقت الحقيقي.

26 - وبالنظر إلى ازدياد صعوبة سياق السلام والأمن العالميين وإلى مشاركة مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية والمحلية في جهود صنع السلام حاليا، فإن العمل الجماعي لمعالجة

(16) التوصية العامة رقم 40 (2024) بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار.

(17) انظر https://www.cfr.org/womens-participation-in-peace-processes/.

(18) استنادًا إلى 65 عملية سلام نشطة في عام 2024.

العوائق والتحديات التي تعترض مشاركة المرأة أصبح أكثر أهمية – كما أقر بذلك الأمين العام في التعهد المشترك. وفي عام 2024، قادت الأمم المتحدة أو شاركت في قيادة أربع عمليات سلام فعّالة، وهي: مباحثات جنيف الدولية، وعمليتان متعلقتان بليبيا، وعملية واحدة في السودان. وعملت امرأتان كوسيطتين رئيسيتين في ثلاث من هذه العمليات. ومنذ عام 2012، ضمت جميع أفرقة الوساطة التابعة للأمم المتحدة نساء، حيث ارتفعت نسبتهن من 40 في المائة في عام 2023 إلى 45 في المائة في عام 2024، ويتم التشاور باستمرار مع منظمات المجتمع المدني النسائية. وفي عام 2024، قدمت الأمم المتحدة أيضا الدعم لعمليتي سلام في كولومبيا[19] ولعمليتي وضع الدستور في جنوب السودان والصومال، مع مواصلة تقديم الدعم إلى المجالس الاستشارية النسائية في العراق والجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من جهود المناصرة المستمرة المبذولة مع الأطراف المتفاوضة، فإن زيادة مشاركة المرأة المباشرة في الوفود لا تزال مهمة صعبة. وفي عام 2024، لم تمثل النساء، في المتوسط، سوى 18 في المائة من المفاوضين أو المندوبين في مفاوضات عمليات السلام ووضع الدساتير التي تقودها الأمم المتحدة أو تشارك في قيادتها أو تدعمها، بانخفاض عن نسبة 19 في المائة في عام 2023، و 23 في المائة في عام 2020.

27 – وهناك اعتراف أكبر، في الوقت الحاضر، بجهود المرأة في مجالي الدعوة والسلام على مستوى المجتمع المحلي. ففي إثيوبيا وكينيا وليبريا، أثرت النساء بانيات السلام في عمليات السلام والاتفاقات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية[20]. وفي منطقة البحيرات الكبرى، نجحت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات النسائية في جهود الدعوة إلى إدراج وسيطتين في مبادرة السلام المشتركة بين جماعة شرق أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي السودان، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشكيل تحالف من النساء بانيات السلام وجهودهن لصياغة خطة السلام، مما ساهم في مشاركتهن غير المباشرة في محادثات السلام المعقودة في جنيف في آب/أغسطس 2024. وفي مختلف المناطق، استمرت شبكات الوسيطات في التوسع من حيث العدد والانتشار، بما في ذلك في السياقات التي تكون فيها فرص مشاركة المرأة في العمليات الرسمية محدودة. وفي كوت ديفوار، أدت الوسيطات، من خلال المنصات المحلية، إلى تخفيف حدة النزاع بين المجتمعات المحلية في منطقة كافالي، مما أدى إلى توقيع اتفاق سلام محلي وتعيين النساء لأول مرة كضامنات لمتابعته. وفي عام 2024، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان 32 عملية لبناء السلام شملت شابات.

28 – ومن بين 36 اتفاق سلام جرى التوصل إليها حول العالم في عام 2024، تضمن 11 اتفاقا (31 في المائة) بندا واحدا على الأقل يشير إلى النساء أو الفتيات أو العنف الجنساني أو العنف الجنسي (انظر الشكل الثاني). وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقات التي تتضمن أحكاما جنسانية تمثل زيادة عن عام 2023، فإنها اقتصرت على أربع عمليات فقط في ثلاثة بلدان، وهي: جنوب السودان والسودان وكولومبيا. وقد جسدت عمليات السلام الأخيرة بين حكومة كولومبيا والجماعات المسلحة معظم الإشارات الجنسانية في عامي 2023 و 2024، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وجود نساء ومساهمتهن في وضع خطة عملية السلام منذ

(19) يركز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في المقام الأول على التنفيذ الجاري لاتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، الذي تم التوقيع عليه في عام 2016 بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا السابقة – الجيش الشعبي، وتضمن أيضا دعم حوارات السلام مع جيش التحرير الوطني والهيئة العامة للتكتلات والجبهات.

(20) انظر https://www.c-r.org/learning-hub/enabling-change-lessons-grant-making-increase-womens-participation-peace-processes.

البداية. وفي حين أشـــارت بعض الاتفاقات إلى مشـــاركة المرأة، فالاتفاق الذي تم التوصـــل إليه في جنوب السودان[21] هو الوحيد الذي تضمن تحصيصا جنسانيا. وتضمن اتفاقان فقط من أصل 11 اتفاقا، في السودان وكولومبيا، إشارات إلى العنف الجنساني، وأشار اتفاق واحد في كولومبيا إلى دور المرأة في تنفيذ الاتفاق.

الشكل الثاني

النسبة المئوية لاتفاقات السلام التي تتضمن أحكاما تشير إلى النساء والفتيات والاعتبارات الجنسانية، 1990-2024

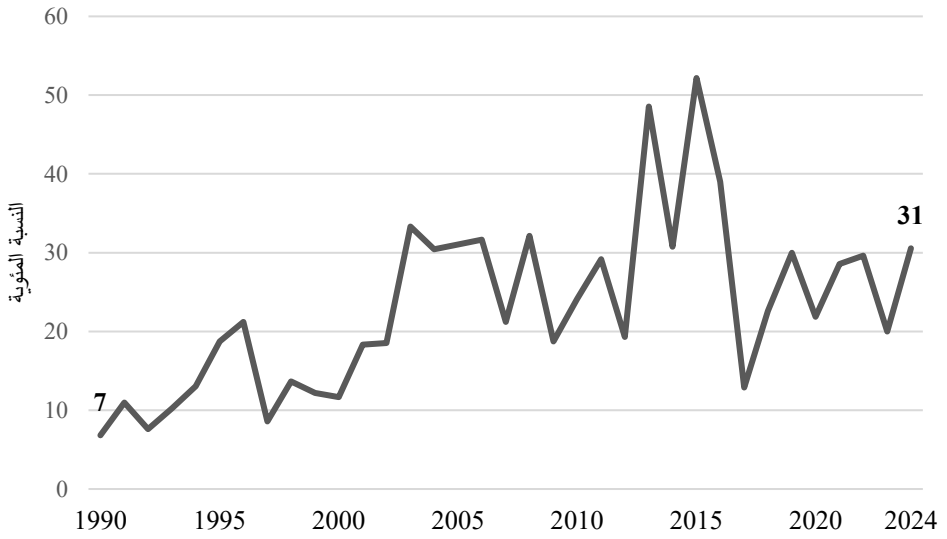

المصدر: قاعدة بيانات اتفاقات السلام PA-X، النسخة 9. منصة أدلة السلام وتسوية النزاعات، جامعة أدنبرة (اطُّلع عليها في حزيران/يونيه 2025).

ملاحظة: تشمل البيانات التي شملها التحليل اتفاقات مبرمة داخل الدولة أو بين الدول، باستثناء اتفاقات السلام المحلية.

29 - وفي عام 2024، لم توقع أي اتفاقات سلام في العمليات التي قادتها الأمم المتحدة أو شاركت في قيادتها. ورغم ذلك، واصلت المنظمة دعم تنفيذ الأحكام الجنسانية في اتفاقات السلام القائمة، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والفلبين وكولومبيا. وقدمت أفرقة الأمم المتحدة أيضا الدعم الفني والمشورة الفنية بشأن النُهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في مفاوضات وقف إطلاق النار وتنفيذها في سياقات مثل إثيوبيا والسودان.

30 - فالمعرفة والأدوات موجودة، والأطر قائمة لدفع مشاركة المرأة في صنع السلام إلى الأمام، وتواصل النساء في السياقات المتأثرة بالنزاعات تقديم توصيات ورؤى محددة لتحقيق السلام. ولجعل مشاركة المرأة حقيقة ملموسة، يجب أن تؤخذ هذه المقترحات بعين الاعتبار من قبل جميع الجهات الفاعلة ذات النفوذ في جهود السلام. وتبين الأدلة الحاجة إلى تعزيز المساءلة وإعادة تركيز الاستثمار في عمليات السلام الشاملة للجميع التي تتجاوز إدارة النزاع إلى معالجة أسبابه الجذرية، والنهوض بالمساواة والعدالة بين الجنسين، والحد من خطر الانتكاس في النزاعات.

(21) انظر https://www.peaceagreements.org/agreements/wgg/2614/.

باء – تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال مبادرة العمل من أجل حفظ السلام

31 – في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ازدادت أولوية الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك نسبة النساء بين الأفراد النظاميين وفي المناصب القيادية، ازديادا ملحوظا في العقد الماضي. وقد رحب بذلك التقدم العديد من الدول الأعضاء منها البلدان المانحة والبلدان المساهمة بقوات/أفراد شرطة، وأعربت الغالبية العظمى منها عن دعمها واهتمامها بتحسين التوازن بين الجنسين في بعثات حفظ السلام والحرص على أن يفضي إلى تحقيق مكاسب لصالح النساء والفتيات. ويتجلى هذا الدعم في كل اجتماع يعقده مجلس الأمن بشأن مسائل حفظ السلام وفي غيره من المنتديات الحكومية الدولية، بما في ذلك اجتماعات الأمم المتحدة الوزارية الأخيرة لحفظ السلام حيث واصلت الدول الأعضاء التعهد بدعمها وتجديد التزامها بالنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

32 – وعلى مدار العام الماضي، واصلت عمليات حفظ السلام الوفاء بهذا الالتزام. ففي أبيي، ارتفعت مشاركة المرأة في مؤتمر الهجرة نصف السنوي بين قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك من 19 في المائة في عام 2023 إلى 41 في المائة في عام 2025، بدعم من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. ودعمت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إنشاء منتديات لتحقيق السلام تضم نساء يؤدين دور الوساطة في النزاعات المحلية في 16 منطقة. وتعاونت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتيسير مشاركة خمس نساء في مبادرة توماياني في نيروبي من أجل التوسط لدى المجموعات الممتنعة عن التوقيع على الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان في عام 2018. وأنشأت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قنوات رسمية في مناطق انتشارها للتشاور مع النساء بشأن التهديدات والمخاطر وبناء شبكات لتوزيع المعونة. وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعبئة الشابات المؤثرات لتبديد المعلومات المغلوطة، ودعمت الوساطة المجتمعية الناجحة بقيادة النساء، كما هو الحال بين جماعتي واهيما وليندو، بالقرب من بونيا، اللتين لم تتفاعلا لسنوات بسبب انعدام الثقة والمعلومات المغلوطة والمظالم السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل خلايا دعم الادعاء التابعة للبعثة تقديم الدعم الفني واللوجستي للسلطات القضائية العسكرية في تنظيم بعثات التحقيق وجلسات المحاكم المتنقلة. ويتعلق ثلثا هذه القضايا بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، مما أدى إلى صدور أحكام بالإدانة بحق العديد من أفراد القوات المسلحة والشرطة، وكذلك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

33 – وفي السياق الحالي، تواجه عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، رغم ذلك، تحديات هائلة، كما هو حال النظام المتعدد الأطراف بشكل عام. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدى هجوم واسع النطاق شنته جماعات مسلحة وحملة جرائم ضد النساء والفتيات إلى إرباك قدرة البعثة على رصد الانتهاكات وحماية المدنيين. وخلال تصاعد الأعمال العدائية في لبنان في عام 2024، عانت النساء والفتيات من صعوبة الحصول على الحماية المادية وإيجاد سكن آمن في ملاجئ مكتظة. وفي أبيي، على الرغم من الجهود التي تبذلها البعثة، لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا في آليات الأمن المحلية (بين 7 و 16 في المائة في مختلف لجان الحماية)، وتكاد تكون غائبة تماما عن المحاكم التقليدية.

34 – وفي عام 2018، أعلنت الأمم المتحدة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت نسبة النساء إلى أكثر من الضعف في معظم الفئات، كما تم تعزيز

البيئات الجامعة والمشاركة الفعالة للنساء على حد السواء. أما بالنسبة للوحدات العسكرية، فقد كان التقدم المحرز أبطأ ولكنه ثابت (انظر الشكل الثالث). وعند احتساب جميع الأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فإن نسبة النساء تزيد قليلا عن 10 في المائة، مقارنة بما يزيد قليلا عن 3 في المائة قبل 15 عاما. وفي عناصر الشرطة في البعثات، تشغل المرأة 4 من أصل 8 مناصب قيادية عليا، ولكن لا توجد حاليا سوى امرأة واحدة ترأس عنصرا عسكريا. وقد ساعدت الأفرقة الجامعة والمتوازنة على زيادة الفعالية العملياتية بطرق من ضمنها، على سبيل المثال، تحسين مشاركة المجتمعات المحلية، والإنذار المبكر وجمع المعلومات الاستخباراتية، وإصلاح قطاع الأمن في البلد المضيف.

الشكل الثالث

نسبة النساء في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة حسب نوع الوظائف وفي صفوف أفراد شؤون العدالة والسجون المقدمين من الحكومات في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، 2018-2024

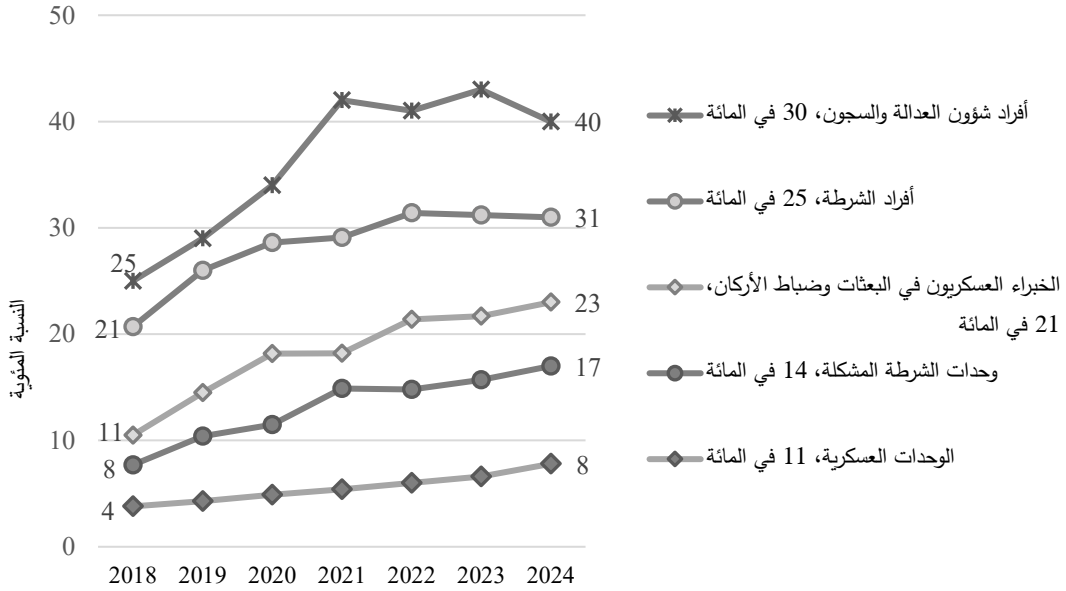

المصدر: إدارة عمليات السلام (اطلع على البيانات في نيسان/أبريل 2025).

ملاحظة: تعكس البيانات المتوسط السنوي.

35 - وقد أدت الجهود المبذولة للاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات النساء والرجال من حفظة السلام إلى تحسين توفير الرعاية الصحية للنساء، وتعزيز دعم الأقران من خلال شبكة حفظة السلام من النساء النظاميات، التي سيتم تعميمها على جميع بعثات حفظ السلام في عام 2025، وتحسين مرافق حفظ السلام. واعتبارا من عام 2024، أصبحت 44 في المائة من المرافق متوافقة تماما مع تصميم المعسكرات المراعية للمنظور الجنساني الذي أقرته إدارة الدعم العملياتي، وتخضع نسبة 55 في المائة المتبقية للتحسينات. ولا تزال التحديات قائمة في العنصر المدني في البعثات. وفي حين أصبحت النسبة المئوية للموظفين الدوليين من النساء تزيد عن 30 في المائة في المتوسط، وتسجيل زيادات متواضعة في السنوات الأخيرة، فإن النسب المئوية بين الموظفين الوطنيين في مختلف البعثات أقل بكثير من ذلك.

36 - وقد أدى تقلص وجود قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى فراغ أمني وتصاعد العنف جعل النساء والفتيات أكثر عرضة لتعديات الجماعات المسلحة. وقد أدى أيضا رحيل بعثات حفظ السلام أو تقليص حجمها إلى إضعاف القدرة على رصد انتهاكات حقوق المرأة، ونشر المحاكم المتنقلة في المناطق النائية، ومواصلة دعم الشبكات التي تقودها النساء والتي أثبتت فعاليتها في الحد من العنف المجتمعي.

جيم - حماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات واضطلاعهن بأدوار قيادية في سياقات النزاع وفي حالات الطوارئ الإنسانية

37 - لقد رافق انتشار النزاعات وتصاعدها في السنوات الأخيرة تجاهل مروع للقانون الدولي الإنساني ومستويات متزايدة من الوحشية والقسوة. ويقع الكثير من وطأة ذلك على النساء والفتيات والأقليات. وزادت حوادث العنف الجنسي الموثقة ضد الفتيات بنسبة 35 في المائة في عام 2024 مقارنة بالعام السابق. وفي بعض الأماكن، تمثل الفتيات ما يقرب من نصف ضحايا العنف الجنسي. وأبلغ مقدمو خدمات عن 000 38 حالة عنف جنسي مثيرة للقلق في مقاطعة كيفو الشمالية وحدها في الأشهر الأولى فقط من عام 2025. وفي هايتي، بعد سنوات من العنف المنتشر على نطاق واسع الذي ترتكبه العصابات، ازدادت تقارير العنف الجنساني بشكل كبير في عام 2024، وكانت نسبة 64 في المائة من الحالات المبلغ عنها أحداث عنف جنسي. وفي السودان، أبلغت الأمم المتحدة عن زيادة بنسبة 288 في المائة في الطلب على الدعم المنقذ للحياة للناجيات من الاغتصاب والعنف الجنسي في الفترة من عام 2023 إلى عام 2024، وهناك أكثر من 12 مليون امرأة وفتاة معرضات للخطر. وارتفع عدد الانتهاكات المرتبطة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع التي وثقتها الأمم المتحدة بنسبة 87 في المائة خلال عامين[22]. وسُجل مستوى العنف الجنساني على أنه شديد أو في منتهى الشدة في 22 من أصل 25 عملية قطرية في التقرير السنوي للمجموعة العالمية للحماية[23].

38 - وليس العنف الجنسي سوى مظهر واحد من مظاهر العواقب تعانيها النساء والفتيات من جراء الحروب. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تضاعف عدد النساء والأطفال الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة في الفترة ما بين عامي 2023 و 2024 أربع مرات مقارنة بفترة السنتين السابقتين، كما أن 7 من كل 10 نساء قُتلن في النزاعات في جميع أنحاء العالم لقين حتفهن في غزة[24]. وفي أوكرانيا، تمثل النساء والفتيات 31 في المائة من الضحايا المدنيين[25]. ووفقا لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، فإن ما يقرب من 30 في المائة من المدنيين الذين قُتلوا في ميانمار على يد الجيش في عام 2024 كانوا من النساء. وفي السودان، أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن النساء شكّلن 25 في المائة من جرحى الحرب الذين تلقوا المساعدة في مرافقها في أوائل عام 2024. ومع سقوط القنابل بشكل متكرر ومتعمد على الأسواق العامة ومستشفيات الولادة والمنازل السكنية والمدارس، تزداد نسبة النساء والفتيات المتضررات من أعمال العنف التي تستخدم فيها المتفجرات.

(22) انظر S/2025/389. انظر أيضا S/PV.9378 و S/PV.9981.

(23) انظر gbvaor.net/sites/default/files/2025-02/gpc_annual_report_2024_final.pdf.

(24) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2025/06/un-data-shows-surge-civilian-deaths-conflict-globally-highlights-pervasive؛ انظر أيضا storymaps.arcgis.com/stories/b12adf1ee3a840b7a23d089050c3bd80.

(25) انظر www.ohchr.org/en/documents/country-reports/40th-periodic-report-human-rights-situation-ukraine-treatment-prisoners.

39 - وتستهدف الأطراف المسلحة أيضا النساء اللواتي يشغلن مناصب عامة في ميادين السياسة وقيادة الشؤون المجتمعية والدفاع عن حقوق الإنسان والصحافة والفن. ففي عام 2024، قُتلت صحفيات في أماكن مثل أوكرانيا والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة[26]. ويساهم انتشار المعلومات المضللة والمغلوطة وعمليات التزييف البالغ في إسكات النساء وتقويض حرية الصحافة. وتواجه الغالبية العظمى من الصحفيات مضايقات مستمرة وتهديدات خطيرة وحملات تشهير عبر الإنترنت.

40 - وقد تفاقمت ردة الفعل العنيفة ضد المساواة بين الجنسين بسبب صعود الجماعات المتطرفة العنيفة، وتقلص الحيز المدني، وتغيير الحكومات بطرق غير دستورية، وكلها عوامل جعلت عمل المدافعات عن حقوق الإنسان وبانيات السلام أكثر خطورة. وردا على ذلك، كثفت العديد من الدول الأعضاء والأمم المتحدة تدخلاتها لمنع حالات الترهيب والأعمال الانتقامية والتصدي لها، بسبل منها الدعوة العلنية والثنائية لدى الحكومات وأطراف النزاع بشأن حالات محددة، وزيادة دعمها للصناديق المتخصصة الموجهة لهذا الغرض. ومنذ عام 2022، دعم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني 777 مدافعة عن حقوق الإنسان للمرأة والآلاف من معاليهن في 25 بلدا متأزّما.

41 - وتتأثر النساء والفتيات أيضا بمستويات عالية من العنف الإنجابي، بما في ذلك عمليات التعقيم القسري والحمل القسري والتدمير المتعمد لمرافق الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية أو منع تلك الرعاية، على الرغم من عوامل الحظر الواضح في القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف[27]. ويعد تدمير مرافق الرعاية الصحية للأمهات ومرافق الصحة الجنسية والإنجابية في مناطق النزاع شكلا من أشكال العنف الإنجابي، ويمكن أن يكون أسلوبا من أساليب الإبادة الجماعية، حيث إنه يعرّض حياة النساء والأطفال للخطر ويمكن أن "يهدف إلى منع الولادات داخل مجموعة ما"[28]. وفي عام 2023، وقّعت 58 في المائة من وفيات الأمومة و 50 في المائة من كافة وفيات المواليد الجدد و 51 في المائة من كافة وفيات المواليد الموتى في 29 بلدا لديها خطة استجابة إنسانية وضعتها الأمم المتحدة[29]. وبالنظر إلى تواتر التقارير عن حوادث قصف أقسام الولادة في المستشفيات، وعرقلة الرعاية الصحية الإنجابية، وتزايد العنف الجنسي، والتخفيضات الحادة في التمويل التي تجبر على وقف تقديم الخدمات التي تحتاجها النساء بشدة، من المتوقع أن تتفاقم تلك الأرقام بشكل ملحوظ، مما يعكس مسار المكاسب التي تحققت في معدلات وفيات الأمهات. ففي غزة، جرت عشرات الآلاف من عمليات الولادة وسط الأنقاض وعمليات القصف بالقنابل، ولم يتوفر في معظمها غاز التخدير اللازم للعمليات القيصرية أو الرعاية بعد الولادة أو حتى الماء[30].

(26) انظر www.unesco.org/en/safety-journalists/observatory?hub=72609.

(27) انظر www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/09/research-paper-documenting-reproductive-violence-unveiling-opportunities-challenges-and-legal-pathways-for-un-investigative-mechanisms.

(28) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المادة الثانية.

(29) انظر https://www.alignmnh.org/2023/01/10/humanitarian-response-plans-and-the-global-maternal-and-newborn-health-agenda/.

(30) انظر A/HRC/58/CRP.6. انظر أيضا www.unfpa.org/resources/palestine-situation-report-15-february-2025.

وهناك ما يقرب من 000 272 من النساء الحوامل النازحات في السودان[31]. وفي جنوب دارفور، تموت النساء في فترة الحمل وأثناء الولادة بأعداد كبيرة بسبب المضاعفات التي يمكن الوقاية منها بواسطة الرعاية التوليدية الأساسية[32]. وفي ميانمار، تواجه 000 223 امرأة مخاطر أثناء الحمل بسبب نقص خدمات الرعاية الصحية المقدمة للأمهات في أعقاب الزلزال الذي وقع في آذار/مارس 2025[33]. وفي أفغانستان، حيث تلد ثلث النساء دون دعم طبي متخصص، وحيث تودي مضاعفات الأمومة التي يمكن الوقاية منها بحياة امرأة كل ساعتين، فإن قرار منع النساء من التدريب الطبي سيمنع أكثر من 000 36 قابلة و 800 2 ممرضة من دخول سوق العمل في السنوات القليلة القادمة[34]. على أن التقديرات التي تشير إلى أن معدل وفيات الأمهات سيرتفع بنسبة 50 في المائة في أفغانستان بحلول عام 2026[35] سبقت اتخاذ هذا القرار، ومن المتوقع أن تزداد التقديرات سوءا نتيجة له. ونظرا لتزايد استخدام أطراف النزاع للعنف الجنسي، ينبغي للدول الأعضاء أن تكفل حصول جميع النساء والفتيات على المجموعة الكاملة من الخدمات الجنسية والإنجابية اللازمة في هذا الشأن، وفقا للمعايير الدولية.

42 - وتؤدي الصدمات إلى تضاعف الأخطار التي تهدد الصحة الجنسية والإنجابية. ولا تبلغ نسبة التمويل المخصص لرعاية الصحة النفسية حتى 2 في المائة من التمويل الصحي العالمي، على الرغم من أن المسائل المتعلقة بالصحة النفسية تمثل 20 في المائة من المشاكل الصحية المبلغ عنها في حالات الطوارئ. وفي غزة وأفغانستان، تعاني معظم النساء والفتيات من التوتر والقلق أو الاكتئاب[36]. وقد تنتج عن هذه الحالات صدمات نفسية وآثار طويلة الأمد على رفاهيتهن، وإلى الانتحار في بعض الحالات. وفي أوكرانيا، ارتفع العنف الأسري بنسبة 36 في المائة منذ عام 2022 وأصبحت 42 في المائة من النساء معرضات لخطر الاكتئاب، بل إن 53 في المائة من النساء النازحات داخليا يعانين من الاكتئاب بالفعل[37]. وفي كوسوفو[38]، لا تزال 86 في المائة من الناجيات من العنف الجنسي يعانين من إجهاد ما بعد الصدمة بعد مرور 25 عاما على انتهاء النزاع[39].

43 - وتتأثر النساء والفتيات أيضا بالنزوح وانعدام الأمن الغذائي وفقدان التعليم والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال. ففي نهاية عام 2024، قُدّر عدد النازحين قسرا بنحو

(31) انظر https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/2025-02/UNFPA%20Sudan%20Annual%20Report%202024.pdf.

(32) انظر https://www.doctorswithoutborders.ca/msf-report-pregnant-women-and-children-dying-in-shocking-numbers-in-south-darfur/.

(33) انظر asiapacific.unwomen.org/sites/default/files/2025-04/mn-20250388119-myanmarearthquakegendersnapshot-01.pdf.

(34) انظر press.un.org/en/2024/sc15932.doc.htm.

(35) انظر www.unwomen.org/en/news-stories/press-release/2025/08/afghanistan-ten-facts-about-the-worlds-most-severe-womens-rights-crisis.

(36) انظر www.unwomen.org/en/articles/explainer/inside-the-crisis-you-dont-see-how-war-impacts-womens-mental-health.

(37) المرجع نفسه.

(38) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

(39) انظر S/2025/389.

123,2 مليون شخص[40]، وهو ما يمثل زيادة في عدد اللاجئين وغيرهم ممن أجبروا على الفرار من ديارهم تراكمت عاما بعد آخر على مدى عقد من الزمن. ويواجه أكثر من 60 مليون من النساء والفتيات عديمات الجنسية والنازحات قسرا مخاطر متزايدة من العنف الجنساني. وهناك أكثر من 85 مليون طفل متأزم متسرب من المدرسة، منهم 51,9 في المائة من الفتيات[41]، بما في ذلك 5 ملايين فتاة في السودان[42]. وبعد مرور أربع سنوات على استحواذ طالبان على السلطة، هناك 8 من كل 10 شابات أفغانيات مستبعدات من التعليم أو الوظائف أو التدريب[43]. ويعاني أكثر من 280 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وفي بعض السياقات، مثل غزة والسودان، يواجه عشرات الآلاف خطر الموت جوعا. واعتبارا من 15 آب/أغسطس 2025، أكد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي حدوث مجاعة (المرحلة الخامسة من التصنيف المتكامل) تؤثر على أكثر من نصف مليون شخص في غزة، مع وجود 1,07 مليون شخص آخر في فئة من يعيشون في حالة طوارئ (المرحلة الرابعة من التصنيف المتكامل)[44].

44 - وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تعوق تلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار، أصبح بمقدور مؤسسات العمل الإنساني حاليا الوصول إلى عدد أكبر بكثير من النساء والفتيات، وغدت تستخدم المزيد من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والتحليلات الجنسانية، وتضم المزيد من المنظمات النسائية في الأفرقة القطرية للعمل الإنساني مقارنة بما كان عليه الحال قبل عقد واحد فقط من الزمن. وفي عام 2024، أصبح 91 في المائة من خطط الاستجابة الإنسانية يعتمد التحليل الجنساني. وصار بإمكان وكالات الأمم المتحدة حاليا تزويد الملايين من الناجين بخدمات منع العنف الجنساني والتصدي له، حتى وإن كان هذا القطاع لا يزال يعاني من نقص التمويل. وفي السياقات الإنسانية في عام 2024، استطاعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة الوصول إلى ما يقدر بزهاء 58,4 مليونا من الأطفال والمراهقين ومقدمي الرعاية، حيث قدمت خدمات الدعم النفسي الاجتماعي المتعدد القطاعات في 76 سياقا إنسانيا، وقدمت خدمات لمعالجة العنف الجنساني إلى 17,7 مليون طفل وامرأة في حالات الطوارئ. وفي عام 2024، تم توجيه 35 في المائة من التمويل الإنساني لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المنظمات المحلية والمنظمات التي تقودها النساء، وهي حصة يتوخى الصندوق رفعها إلى 43 في المائة في عام 2025. وقد خلص استعراض شمل 42 برنامجا من برامج المساعدة النقدية الموسعة في 17 من البلدان التي تعاني من الهشاشة أو تشهد نزاعات إلى أن أكثر من نصف تلك البرامج كان يستهدف الوصول إلى النساء تحديدا، وكان من المرجح أن تقوم بذلك في ظروف النزاع الشديد الحدة. وتتضح زيادة مشاركة المرأة حتى في قطاعات مثل إزالة الألغام التي يهيمن عليها الرجال عادة. ففي نيجيريا، خصصت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام نصف تمويلها للمنظمات غير الحكومية المحلية للمنظمات التي تقودها النساء، وزادت نسبة مشاركة المرأة في التدريب على إزالة الألغام من 13 إلى 36 في المائة. وفي العراق، تشكل النساء 40 في المائة من الموظفين الوطنيين في المنظمات غير الحكومية التي تعمل في قطاع إزالة الألغام.

(40) انظر www.unhcr.org/global-trends-report-2024.

(41) مبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر، "حالة تعليم الأطفال والمراهقين المتأثرين بالأزمات: إمكانية الوصول ونتائج التعلم – تحديث عام 2025 لتقديرات عالمية" (2025).

(42) المرجع نفسه.

(43) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مؤشر الجنسانية في أفغانستان لعام 2024.

(44) انظر www.ipcinfo.org/ipcinfo-website/countries-in-focus-archive/issue-134/en.

45 - ولا يزال هناك العديد من التحديات في مجال العمل الإنساني. ففي بلدان مثل تشاد أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو جنوب السودان، يوجد أخصائي اجتماعي متخصص واحد لكل 70 شخصا من الناجين. ولا توجد بيانات كافية عن المسائل الصحية المتعلقة بالحيض والنظافة الصحية والصحة الجنسية والإنجابية، لا سيما بالنسبة للمراهقات والنازحات وذوات الإعاقة. ولا تتضمن معظم نظم تتبع حالات النزوح مؤشرات تراعي الفوارق بين الجنسين بشأن أمن السكن أو مخاطر العنف الجنساني أثناء العبور أو الحصول على المساعدات النقدية. وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى وضع خطط استجابة لا تلبي الاحتياجات المتباينة للأسر المعيشية التي تعيلها النساء والنساء الحوامل والمراهقات والمسنات في أماكن النزوح.

46 - أما القيود التي تفرضها السلطات المحلية فهي من أكبر التحديات التي تعترض دعم النساء والفتيات المحتاجات للدعم في الحالات الإنسانية. ففي أفغانستان، ارتفعت نسبة المنظمات التي تتحدث عن منع النساء العاملات في المجال الإنساني من القيام بعملهن الحيوي من 22 إلى 47 في المائة في الأشهر القليلة التي مرت منذ صدور قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في آب/أغسطس 2024. وفي ميانمار، أعيقت المساعدات الإنسانية واستغلت، بما في ذلك بعد الزلزال المدمر الذي وقع في آذار/مارس 2025[45]. وفي اليمن، أدى احتجاز الحوثيين للعاملات في المجال الإنساني وموظفات الأمم المتحدة بشكل مطول وتعسفي، إلى جانب فرض قيود على سفر النساء، إلى تعطيل إيصال المساعدات الحيوية، وكان له تأثير مثبط على مشاركة المرأة في المجال الإنساني والمدني. وقُتل عدد قياسي من العاملين في المجال الإنساني في عام 2024. ففي غزة، تأكد مقتل أكثر من 310 من أفراد فريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) خلال العامين الماضيين، كان من بينهم 125 امرأة على الأقل.

47 - وسيكون للتخفيض الحاد في تمويل الجهات المانحة لجميع أنشطة التنمية والمساعدات الإنسانية وقع حقيقي على حياة النساء والفتيات. ففي اليمن، أجبر تعليق التمويل بالفعل 22 مكانا آمنا على الإغلاق في أوائل عام 2025، مما أدى إلى حرمان أكثر من 000 11 من النساء والفتيات من الخدمات والدعم في المناطق التي تشتد فيها المخاطر. وفي جنوب السودان، تضرر ما يصل إلى 000 80 من النساء والفتيات اللاجئات من التخفيضات في تمويل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين[46]. وفي أوكرانيا، تشير التقديرات إلى تضرر 000 640 من النساء والفتيات من التخفيضات في الدعم النفسي الاجتماعي، وخدمات معالجة العنف الجنساني، والأماكن الآمنة، وبرامج التمكين الاقتصادي التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان[47]. وقد يؤثر وضع مماثل على بلدان أخرى تمر بأزمات، مثل تشاد أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مالي. وتقلص تخفيضات التمويل فرص التعليم للفتيات الأفغانيات والمنح الدراسية للنساء الأفغانيات للدراسة في الخارج، والرعاية الطبية المنقذة لحياة عشرات الآلاف من الناجيات من الاغتصاب في العديد من البلدان والغذاء للأمهات اللواتي يعانين من سوء التغذية وأطفالهن. ومن المتوقع إغلاق آلاف العيادات الصحية. وبالفعل، تُجبر النساء في مناطق الأزمات على الولادة دون أدوية أو قابلات أو معدات، مما يعرض حياتهن وحياة أطفالهن للخطر. وتُعطل شحنات الإمدادات الطبية المنقذة للحياة إلى مخيمات اللاجئين. ويموت العديد من النساء والفتيات وسيموت المزيد

(45) انظر news.un.org/en/story/2025/06/1165041.

(46) انظر news.un.org/en/story/2025/07/1165430.

(47) انظر news.un.org/en/story/2025/03/1160681.

منهن، في حين لن يبقى أمام الأخريات خيار سوى اللجوء إلى وسائل خطيرة للتكيف مع الوضع، من قبيل ممارسة الجنس من أجل البقاء والاتجار بالبشر أو تزويج أطفالهن أو بيعهم. ومن المرجح أن تكون النتيجة المزيد من النزوح الجماعي، وتفاقم المظالم والتطرف العنيف، مما سيؤجج الموجة التالية من الحروب.

دال - نزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

48 - شهد الإنفاق العسكري ارتفاعا غير مسبوق نتيجة احتدام النزاعات المسلحة في عام 2024؛ حيث رفع أكثر من 100 بلد حول العالم إنفاقه العسكري، وتجاوز الإنفاق العسكري العالمي 2,7 تريليون دولار، بزيادة قدرها 9,4 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2023. وتعكس هذه الزيادة الارتفاع الأكثر حدة على أساس سنوي منذ نهاية الحرب الباردة على الأقل (انظر الشكل الرابع). وتنذر هذه الاتجاهات بالخطر، ويمكن أن يكون يخلف تقليص البرامج الاقتصادية والاجتماعية مقابل زيادة الإنفاق العسكري آثارا كبيرة على المجتمعات لسنوات قادمة[48].

الشكل الرابع

الإنفاق العسكري العالمي، 1995-2024

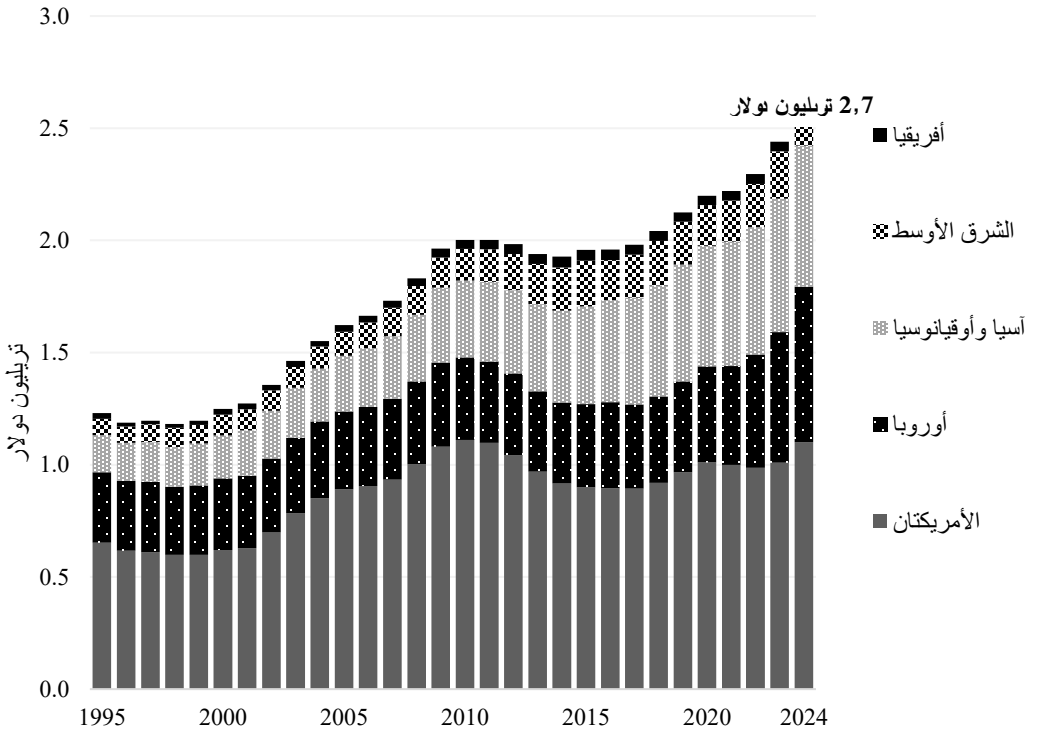

المصدر: قاعدة بيانات الإنفاق العسكري بمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (اطُّلع عليها في أيار/مايو 2025).

(48) انظر www.sipri.org/media/press-release/2025/unprecedented-rise-global-military-expenditure-european-and-middle-east-spending-surges.

49 - على أن إيجاد الطريق نحو السلام لن يتأتى بتكديس الأسلحة وإنما بالاستثمار في أدوات السلام وبإعمال الحقوق وتحقيق التنمية المستدامة. وقد دعت المنظمات والشبكات النسائية باستمرار إلى توجيه الموارد نحو الاستثمار في بناء السلام وتوفير الحماية وتحقيق التنمية المستدامة بدلا من صرفها إلى الإنفاق العسكري. وفي ميثاق المستقبل، طلبت الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم تحليلا عن أثر الزيادة العالمية في الإنفاق العسكري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتهدد الزيادات في الإنفاق العسكري بتعميق مظاهر التفاوت الاقتصادي والاجتماعي التي تضر بالنساء أكثر من إضرارها بغيرهن. وتشير الأبحاث المتعلقة بتمويل الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية إلى أن الإنفاق العسكري العالمي يصل في الوقت الحالي إلى ما يقرب من تسعة أضعاف ما هو مطلوب لسد فجوة التمويل للحدود الدنيا للأمن الاجتماعي الشامل في البلدان المنخفضة الدخل[49]. وفي المعلومات المقدمة في إطار استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (E/CN.6/2025/3/Rev.1)، لم يبلّغ سوى 3 في المائة من البلدان والأقاليم عن اتخاذ خطوات لخفض الإنفاق العسكري أو لتحديد الأسلحة المتوافرة، ولم يبلّغ سوى 1 في المائة عن إعادة تخصيص الأموال من الإنفاق العسكري إلى الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الإنفاق على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو ما يمثل انخفاضا من نسبة 5 في المائة في كلا المجالين قبل 5 أعوام. وتتضمن 38 من أصل 113 خطة عمل وطنية فقط إشارات إلى تحديد الأسلحة وإدارة الذخيرة ونزع السلاح في أطر المراقبة الخاصة بها.

50 - وإلى جانب المسار المقلق للإنفاق العسكري، شهدت السنوات القليلة الماضية ابتعاد المزيد من البلدان عن معايير وجهود نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك ما يتعلق بمنع أي استخدام للأسلحة النووية واستخدام الأسلحة الكيميائية. وتفرض التطبيقات العسكرية للتكنولوجيات الجديدة والناشئة، لا سيما الذكاء الاصطناعي، وتصاعد النزاع وامتداده ليشمل مجالات مثل الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي، تحديات جديدة. وفي الوقت نفسه، هناك اتجاه نحو تحديث الترسانات النووية وتوسيع نطاقها. وثمة اتجاه آخر يتمثل في التراجع المثير للقلق للالتزام بمعاهدات نزع السلاح للأغراض الإنسانية المصممة خصيصا لحماية المدنيين. وفي هذا الصدد، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير أول انسحاب على الإطلاق من معاهدة لنزع السلاح لأغراض إنسانية، وهي الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، وأعقب ذلك إعلان دول أخرى عن نيتها الانسحاب من اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وهذه التطورات لا تجعل العالم أكثر أمانا. وقد كانت الجماعات والحركات النسائية من بين الأطراف الرئيسية وراء تشكل العديد من الحركات التاريخية لتحديد الأسلحة، وهي الآن أيضا من الجهات المجاهرة بمناهضتها لهذا التراجع[50].

51 - وفي هذا السياق المخيف وغير الآمن على نحو متزايد، من الضروري أن تكون جميع المفاوضات والعمليات المتعلقة بنزع السلاح شاملة للجميع. فقد ارتفعت نسبة النساء المشاركات في دبلوماسية نزع السلاح على سبيل المثال، في اللجنة الأولى، بشكل مطرد من 15 إلى 38 في المائة بين عامي 2000

(49) انظر على سبيل المثال: منظمة العمل الدولية، *تقرير الحماية الاجتماعية في العالم للفترة 2024-2026: الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل العمل المناخي والانتقال العادل (جنيف، 2024)*؛ انظر أيضا: الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية: تسخير الحماية الاجتماعية لصالح تحقيق المساواة بين الجنسين وبناء القدرة على الصمود وإحداث التحول (A/79/111).

(50) انظر A/79/217.

و 2024. وتساهم مبادرات مثل زمالة المرأة في مجال الفضاء الإلكتروني وزمالة المرأة في مجال الذكاء الاصطناعي في وضع سياسات عالمية أكثر شمولا وفعالية في المجالات السريعة التطور.

52 - ويُظهر الإبلاغ في إطار برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه أن عدد الدول التي تدمج الاعتبارات الجنسانية في برامج تحديد الأسلحة على الصعيد الوطني قد ازداد بشكل مطرد وكبير بمرور الوقت (74 في المائة من الدول المبلغة في عام 2024). ويساهم انتشار الأسلحة والذخائر بشكل مباشر وحاسم في الزيادات الحادة في العنف الجنساني في البلدان المتأثرة بالنزاعات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان، وكذلك في هايتي حيث توسع العصابات نطاق سيطرتها على الأراضي[51]. ومن الضروري دعم المعايير، بسبل منها إنفاذ حظر الأسلحة، وتحسين تعقب الأسلحة، وتعزيز المساءلة في صادرات الأسلحة في السياقات التي ينتشر فيها العنف الجنساني، على نحو ما تقتضيه معاهدة تجارة الأسلحة.

53 - وهناك حاجة إلى بذل جهود مطردة لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي. وقد ساهم مشروع إدارة الخروج من النزاعات المسلحة الذي يقوده معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح في تقديم أدلة فريدة من نوعها حول مسارات الانضمام إلى الجماعات المسلحة والانفصال عنها. ويمكن أن تساعد هذه البيانات واضعي السياسات والممارسين على منع التجنيد الذي تقوم به الجماعات المسلحة ودعم إعادة الإدماج بشكل أفضل بعد المشاركة في النزاع. وفي عام 2024، جُمعت بيانات عن التجارب الجنسانية في النزاعات من خلال دراسات متعددة الأساليب في ستة بلدان، وهي: تشاد والعراق والكاميرون وكولومبيا والنيجر ونيجيريا. وتوضح النتائج المستخلصة من هذا المشروع أن النساء والفتيات كثيرا ما يخرجن من النزاع المسلح دون الحصول على الدعم اللازم، مما يعوق عملية إعادة اندماجهن[52].

54 - وتواجه النساء والفتيات اللاتي يعشن بالقرب من مناطق النزاعات المسلحة احتمال التعرض يوميا لمخاطر الذخائر غير المنفجرة، كما أن التلوث الواسع النطاق بالمتفجرات من مخلفات الحرب يقوض بشكل خطير تعافيهن بعد الحرب. وفي حين ساعدت بعض التقييمات، بما في ذلك التقييمات التي أجرتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في أماكن مثل جمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا، في توسيع نطاق معرفتنا، لا تزال البيانات المصنفة حسب نوع الجنس عن مخاطر الذخائر المتفجرة وضحاياها غير مكتملة. وفي بعض البيئات، وجد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أن النساء اللاتي تعرضن لحوادث الألغام الأرضية كثيرا ما لا يحصلن على الدعم الكافي لإعادة التأهيل، ويواجهن وصمة اجتماعية وإعاقات مدى الحياة. وتوفر خطة عمل سيم ريب - أنغكور للفترة 2025-2029 خريطة طريق لتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وإضفاء الطابع العالمي عليها دعما لتعزيز الأمن البشري. وتعترف الخطة بأهمية الاعتبارات الجنسانية واعتبارات التنوع في فعالية الإجراءات المتعلقة بالألغام.

(51) انظر unidir.org/publication/deploying-the-arms-control-and-disarmament-toolbox/.

(52) انظر unidir.org/publication/survival-and-struggle-the-experience-of-women-and-girls-with-and-after-boko-haram/.

هاء - المشاركة والتمثيل على المستوى السياسي

55 - مع أن عام 2024 قد كان عاما مهما من الناحية الانتخابية، إلا أن التقدّم من حيث القيادة السياسية للمرأة كان في حده الأدنى. فقد انتُخبت النساء بنسب أقل بكثير من الرجال، وتعرّضت المرشّحات لأعمال العنف والاعتداءات والمضايقات الجنسانية. ورغم تحقيق سوابق تاريخية بارزة في عام 2024، منها انتخاب أول رئيسات بصورة مباشرة في مقدونيا الشمالية والمكسيك وناميبيا، لا يزال وجود النساء في رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة يشكل استثناءً، إذ لم تتولّ امرأة قيادة البلد قط في 102 من البلدان. وحتى وقت كتابة هذه الوثيقة، لم يكن عدد البلدان التي تقودها نساء يتجاوز 29 بلدا[53].

56 - أما على صعيد الوزراء في الحكومات، فتبلغ النسبة العالمية للنساء اللواتي يرأسن وزارات 23 في المائة في عام 2025، بينما تقل هذه النسبة قليلا في البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث تبلغ 21 في المائة[54]. وتكشف البيانات أيضا العوائق المستمرة التي تعترض وصول المرأة إلى المناصب الرئيسية في وضع السياسات، ولا سيما في مجالات حساسة مثل الدفاع والشؤون الخارجية. وفي العديد من البلدان، تمثيل المرأة منخفض جدا أو معدوم. ففي اليمن، على سبيل المثال، لا نساء في مجلس الوزراء[55]. وفي الجمهورية العربية السورية، وسط دعوات إلى زيادة إشراك المرأة في عملية الانتقال السياسي، هناك وزيرة واحدة فقط من أصل 23 وزيرا عيّنتها السلطة المؤقتة. ولا يزال تمثيل المرأة في البرلمانات على الصعيد العالمي منخفضا بشكل ملحوظ كذلك، حيث يبلغ 27 في المائة ويهبط إلى 20 في المائة في البلدان المتأثرة بالنزاع[56]. وعلى المستوى المحلي، تشغل النساء 35,5 في المائة من المقاعد في الهيئات التداولية على الصعيد العالمي، وتنخفض هذه النسبة إلى 18 في المائة في البلدان المتأثرة بالنزاعات، أي ما يقرب من نصف المتوسط العالمي[57].

57 - ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في السلك الدبلوماسي. فحتى عام 2024، شكّلت النساء 21 في المائة فقط من الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة، وبلغت نسبتهن 7 في المائة فقط من مجمل السفراء منذ عام 1947، وهناك 73 بلدا لم يعيّن قط امرأة بصفة ممثلة دائمة. ولا يزال تمثيل المرأة في البعثات الدبلوماسية متأخرا عن تمثيل الرجل، خاصة في المناصب العليا[58].

58 - وأعلنت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في توصيتها العامة رقم 40 (2024) بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، أن الغاية المتعلقة بتمثيل المرأة بنسبة 30 في المائة في أجهزة صنع القرار لا تتفق مع الهدف الأساسي للاتفاقية المتمثل في القضاء على التمييز ضد المرأة، وأنه ولن يكون لعملية صنع القرار معنى حقيقي وفاعل وتأثير دائم إلا إذا قامت على التكافؤ

(53) بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن النساء اللواتي يرأسن الدول والحكومات، في أيلول/سبتمبر 2025.

(54) تحليل هيئة الأمم المتحدة للمرأة استنادا إلى www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/03/women-in-politics-map-2025.

(55) انظر www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/06/poster-women-political-leaders-2025.

(56) الاتحاد البرلماني الدولي. "النساء في السياسة" (في 1 كانون الثاني/يناير 2025). حللت هيئة الأمم المتحدة للمرأة متوسط النسبة المئوية في البلدان المتأثرة بالنزاع.

(57) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "النساء في الحكومة المحلية" (البيانات حتى 1 كانون الثاني/يناير 2024).

(58) انظر www.un.org/en/observances/women-in-diplomacy-day.

بالمناصفة التامة بين المرأة والرجل وراعت مصالحهما على قدم المساواة. وأثبتت التدابير الخاصة المؤقتة، مثل نظام التحصيص الجنساني، فعاليتها في زيادة مشاركة المرأة. وفي الوقت الراهن، أقرّ أقل من نصف الدول الأعضاء التحصيص الجنساني. وفي البلدان المتأثرة بالنزاعات، تصل نسبة النساء في البرلمانات إلى 25 في المائة في المتوسط حيثما يوجد نظام للتحصيص، مقارنة بنسبة 14 في المائة فقط في غياب التحصيص. وعلى المستوى المحلي، يضاعف التحصيص من نسبة تمثيل المرأة، حيث تبلغ 22 في المائة مقابل 11 في المائة في البلدان التي لا تعتمد التحصيص[59]. وعلى سبيل المثال، شهدت جورجيا ارتفاعا كبيرا في نسبة النساء في قيادة الهيئات البلدية وصل إلى 30 في المائة، بعد أن كان يبلغ 13,4 في المائة في عام 2021. ومع ذلك، في نيسان/أبريل 2024، قرر برلمان جورجيا إلغاء التحصيص الجنساني الإلزامي في الانتخابات، ومن شأن ذلك أن يؤخر التقدم المحرز باتجاه مشهد سياسي أكثر توازنا بين الجنسين.

59 - وفي عام 2024، واصلت الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين في صنع القرار من خلال مبادرات الدعم التقني والدعوة في مجال السياسات وبناء القدرات. ففي كولومبيا، ساهم تفاعل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع البرلمان في اعتماد قانونٍ لتكافؤ الجنسين ينص على المساواة في تمثيل المرأة والرجل في مختلف المؤسسات العامة وفروع السلطة. وفي ليبريا، دعمت المساعدة التقنية المقدمة إلى لجنة الانتخابات الوطنية وضع سياسة للمساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي تلتزم بتحقيق المناصفة في التمثيل بين المرأة والرجل في مناصب صنع القرار وتعطي الأولوية لإدماج النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وفي هايتي، ساهمت الدعوة المستمرة من قبل الأمم المتحدة من أجل إشراك المرأة في عملية الانتقال السياسي، في تعيين أربع نساء في المجلس الانتخابي المؤقت. وساعدت الأمم المتحدة أيضا في نزع فتيل التوترات قبل الانتخابات وبعدها، بما في ذلك عبر المشاركة في قيادة مسعى لأصحاب المصلحة المتعددين في سيراليون أسفر عن اتفاق بشأن الوحدة الوطنية بين الحكومة والحزب المعارض الرئيسي. وتضمّن الاتفاق توصيات بالنهوض بتكافؤ الجنسين على جميع المستويات، وتخفيض رسوم الترشيح إلى النصف، ولفت الانتباه إلى العنف الانتخابي ضد المرأة.

60 - ويشهد الوقت الراهن تراجعا في الضمانات الديمقراطية التي تتوقف عليها حقوق الإنسان الواجبة للمرأة وعملية بناء السلام، بما في ذلك سيادة القانون. ويجب حماية الحق في المشاركة في الشؤون السياسية والعامة على قدم المساواة. وتمثيل المرأة في المناصب المنتخبة أو المعيّنة، ومنها التعيينات الدبلوماسية، هو سبيل موثق جيدا إلى المشاركة المباشرة للمرأة، بوصفها وسيطةً ومفاوضةً، في محادثات السلام. وفي ظل اتجاهات التضييق على الحقوق، تزداد الحاجة إلى اليقظة والرصد عن كثب، بما يشمل تتبع القوانين والسياسات التراجعية، لضمان التصدي الفعّال لانتكاس مكتسبات المرأة في مجالي الحقوق والحرّيات.

واو - الانتعاش الاقتصادي وإمكانية الحصول على الموارد

61 - ما فتئ الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمرأة والفرص المتاحة لها في فترات الانتقال من النزاع إلى السلام يشكّل توصية ثابتة، سواء كاستراتيجية لمنع نشوب النزاعات أم كإجراء فعّال للإغاثة والتعافي خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية. وعلى الرغم من تلك التوصيات، لا تزال الاستثمارات في هذا المجال مهملة. وتؤثر النزاعات على المرأة بشكل غير متكافئ: فهي تفقد عملها قبل الرجل، وتحظى بكميات من الغذاء أقل منه، وتتحمّل مسؤوليات إضافية من حيث الرعاية غير المدفوعة الأجر، ويتفاقم كل ذلك

(59) حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة. انظر أيضا https://genderquota.org/.

بسبب المعايير الجنسانية التمييزية التي تعيق امتلاك المرأة للأراضي واحتياز الممتلكات وإمكانية حصولها على الميراث والائتمان والتكنولوجيا والخدمات المصرفية. وبعد مرور ربع قرن على اتخاذ القرار 1325 (2000)، لا تزال مبادرات التمكين الاقتصادي التي تستهدف المرأة صغيرة النطاق بالإجمال، وهي غائبة بشكل عام عن اتفاقات السلام والإصلاحات التي تلي النزاع وبرامج إعادة الإعمار الواسعة النطاق. وفي السياقات المتأثرة بالنزاعات وسياقات ما بعد انتهاء الأزمات، لا تزال المرأة تواجه نقصا في فرص الحصول على العمل اللائق والخدمات المالية والحماية الاجتماعية وحقوق الملكية وفرص ريادة الأعمال.

62 - وتفاقمت هذه الظروف الاقتصادية بسبب انتشار النزاعات واشتدادها وارتفاع معدلات التضخم منذ عام 2022 التي أدت إلى تفاقم أزمتي الغذاء والطاقة. وأدّى انخفاض تمويل التنمية وتزايد ضائقة الديون إلى زيادة تقييد الاستثمارات في التمكين الاقتصادي للمرأة. وتكون المرأة في البيئات غير المستقرة أكثر عرضة بنسبة 7,7 مرات للعيش في فقر مدقع مقارنة بنظيرتها في المناطق التي يسودها الاستقرار[60]. و في هايتي، تسببت الأزمة الأمنية في وقوع انخفاض حاد في القدرة الإنتاجية لقطاع صناعة الملابس الجاهزة أدى إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال وبخاصة في صفوف النساء اللواتي يشكلن ثلثي القوى العاملة في مصانع النسيج. وفي لبنان، أدى تصاعد الأعمال العدائية في أواخر عام 2024 إلى تعطيل الأنشطة الزراعية في ربع الأراضي الصالحة للزراعة، وأسفر ذلك عن تبعات شديدة بوجه خاص على النساء العاملات في الزراعة. وفي جنوب السودان، بلغ التضخم 107 في المائة في عام 2024، بعد أن كان أقل من 2 في المائة في العام السابق، فأدى إلى تفاقم سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي في صفوف النساء والأطفال، وكانت نسبتهما قد بلغت أصلا مستويات قياسية. وفي أوكرانيا، أتاح نشر الرجال عند جبهات القتال فرصا للنساء في الصناعات التي كانت في السابق خاضعةً لهيمنة الرجال، كالعمل في مناجم الفحم ومزارع إنتاج الألبان أو قيادة الشاحنات أو أداء أعمال الشرطة أو إزالة الألغام، كما أن 59 في المائة من مشاريع الأعمال الجديدة التي أنشئت في النصف الأول من عام 2024 كانت بقيادة نساء[61]. ومع ذلك، فالاتجاه العام منذ الغزو الشامل الذي شنه الاتحاد الروسي يتمثل في تراجع حصة المرأة من القوى العاملة، وزيادة مسؤولياتها على صعيد الرعاية غير المدفوعة الأجر بشكل كبير واتساع الفجوة في الدخل بين الرجال والنساء لتبلغ أكثر من الضعف. وفي السودان، تتقاضى المرأة أجرا أقل من أجر الرجل بنسبة 82 في المائة، وهو ما يمثل أحد أوسع مظاهر التفاوت في العالم. وتقلّ نسبة تمثيل المرأة في القوى العاملة في أفغانستان واليمن عن 10 في المائة وهي النسبة الأدنى في العالم. ودأبت حركة طالبان شيئا فشيئا على إغلاق السبل المتاحة أمام النساء لكسب الدخل، ويُتوقع أن يتكبّد اقتصاد أفغانستان من جراء ذلك خسائر تقدر بنحو بليون دولار في الفترة الممتدة بين عامي 2024 و 2026[62].

63 - وتأنيث الفقر ليس نتيجة عدم المساواة في الفرص الاقتصادية وحسب، وإنما هو نتيجة غياب الحماية الاجتماعية. ففي عام 2024، أظهرت دراسة شاملة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما يقرب من

(60) UN-Women and United Nations, *Progress on the Sustainable Development Goals: The Gender Snapshot 2023* (New York, 2023).

(61) انظر www.unwomen.org/en/news-stories/feature-story/2025/06/ukranian-women-at-the-frontlines-of-resistance-and-recovery#:~:text=Women%20are%20powering%20Ukraine's%20wartime,economy%2C%20businesses%20and%20families%20afloat.

(62) United Nations Development Programme (UNDP), *Afghanistan Socio-Economic Review: Fragile Gains, Deepening Subsistence Insecurity, 2023–2024* (2025).

000 1 إجراء من إجراءات الحماية الاجتماعية التي اعتمدتها الحكومات في 171 بلدا خلال الأشهر التي تلت ارتفاع التضخم العالمي، أن نسبة 18 في المائة فقط منها استهدفت الأمن الاقتصادي للمرأة[63]، وأن التغطية الفعالة كانت شديدة الانخفاض في البلدان المتأثرة بالنزاعات، وأن الرجل ينعم بحماية أكبر مقارنة بالمرأة في العديد من السياقات التي تتوفر بشأنها بيانات مثل أفغانستان أو مالي أو ميانمار أو اليمن.

64 - وفي معظم الأحيان، تنحصر الجهود المبذولة للاستثمار في الأمن الاقتصادي للمرأة في تقديم مِنحٍ للأعمال التجارية لمرة واحدة والتمويل البالغ الصغر والتدريب، ولا تبرز تلك الجهود إلا بصورة طفيفة في سياسات التوظيف والسياسات المالية برامج الإنقاذ الواسعة النطاق لإعادة الإعمار والتمويل في مرحلة ما بعد النزاع. وفي أوكرانيا، وجد تحليل أنه في حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية أربعة عشر ضعفا من عام 2021 إلى عام 2022، لم يخصص سوى 0,2 في المائة منها للنهوض بالمساواة بين الجنسين بوصفها الهدف الرئيسي[64]. وتصديا لهذا الاتجاه، تعاونت حكومة أوكرانيا مع ألمانيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لإنشاء تحالف يجمع بين 15 حكومة ومؤسسات مالية دولية كبرى وعددا من منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص لتحسين تمويل برامج تحقيق المساواة بين الجنسين في عملية التعافي في أوكرانيا.

65 - وتُظهر الأمثلة الإيجابية على مبادرات الأمم المتحدة أنه من الممكن إحداث فرق ملموس في حياة المرأة حتى في أصعب البيئات. فقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمويل والمعدات والتدريب إلى 000 80 من المشاريع التجارية التي تقودها نساء في أفغانستان منذ آب/أغسطس 2021 ومكّن أكثر من 000 27 امرأة من الحصول على قروض متجددة من خلال مجموعات الادخار المجتمعية التي تقودها نساء. وقد استهدف البرنامج العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن النهوض بالإصلاحات المالية من أجل العدالة الاقتصادية للمرأة المعروف باسم "EQUANOMICS"، 15 من البلدان التي تعاني من الهشاشة أو تمر بأزمات، ودعم، على سبيل المثال، إنشاء مرصد لتحليل السياسات الضريبية من المنظور الجنساني في لبنان. وفي العراق، أثّرت منظمة العمل الدولية في إصلاح استراتيجيات وقوانين العمل الوطنية، فأدى ذلك إلى تحسين أوجه الحماية في مكان العمل، ومبادرات المساواة في الأجور، وتحسين خدمات رعاية الأطفال. وزاد كذلك تمثيل المرأة في القيادة النقابية والتفاوض الجماعي، فأدى إلى زيادة الاهتمام بتدابير منع العنف الجنساني والتحرش في العمل والتصدي لهما. وفي كولومبيا، تواصل الأمم المتحدة دعم جهود الحكومة لإصلاح الأراضي لأجل سد الفجوة الجنسانية في حيازة المرأة للأراضي، حيث إن ما يقرب من ثلثي الممتلكات الريفية التي تعود لمالك واحد يملكها رجال، و 75 في المائة من قطع الأراضي المملوكة لنساء تقل مساحتها عن ثلاثة هكتارات[65].

زاي - سيادة القانون وإمكانية لجوء المرأة إلى القضاء

66 - كان أحد أبرز الأمثلة على التقدم المحرز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية هو التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة ضد النساء والفتيات ومقاضاة مرتكبيها. وكانت تلك التدابير نتيجة عقود من العمل القانوني والدعوة والنشاط بقيادة الناجيات

(63) انظر A/79/111.

(64) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "Official development assistance for gender equality in Ukraine in 2022" (2024).

(65) انظر data.unwomen.org/features/growing-rural-womens-land-ownership-across-colombias-countryside.

والمنظمات النسائية، بالإضافة إلى الاجتهادات القضائية المهمة التي بنتها المحاكم الوطنية والدولية، مستفيدةً بصورة جزئية من زيادة كبيرة في عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب قضائية[66]. وقد ركّز هذا الاجتهاد القضائي في المقام الأول على العنف الجنسي ولكنه توسع في السنوات الأخيرة ليشمل الاضطهاد الجنساني، والجرائم المرتكبة على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسانية، والعنف الإنجابي.

67 - ومع أن الإفلات من العقاب لا يزال منتشرا على نطاق واسع، فالجرائم المرتكبة ضد النساء والفتيات لم تعد تُدفن في صمت، إذ تقوم الأمم المتحدة وجهات فاعلة أخرى بتوثيقها. وقد تضمنت كل لجنة معنية بالتحقيق أو بعثة لتقصي الحقائق مكلّفة من الأمم المتحدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية خبراء في التحقيق في الجرائم الجنسانية، وفرتهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأصبحت عدة بلدان تحتكم على نحو متزايد إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية لمقاضاة مرتكبي هذه الجرائم. ووسّعت الأمم المتحدة نطاق دعمها لآليات المساءلة الوطنية، وفي كل عام تتحقق إنجازات في مجال العدالة المراعية للمنظور الجنساني من خلال القضايا التي يُفصل فيها أمام المحاكم الدولية، ومئات المحاكمات أمام المحاكم الوطنية، بما فيها المحاكم الخاصة المنشأة لهذا الغرض تحديدا، وكذلك من خلال المحاكم العسكرية والمحاكم المتنقلة. وتحققت هذه الإنجازات بشكل ملحوظ العام الماضي. ففي أوغندا، أصبح أحد القادة السابقين لجيش الرب للمقاومة أول قائد في هذا الجيش يُدان بالاغتصاب، من بين جرائم أخرى، أمام محكمة أوغندية. وفي غواتيمالا، بعد مرور أكثر من أربعة عقود على قيام جنود ومحاربين من القوات شبه العسكرية في غواتيمالا باغتصاب نساء الشعوب الأصلية خلال الحرب الأهلية في البلد، أدانت محكمة وطنية ثلاثة رجال بعد أن طالبت 36 امرأة من شعب المايا أتشي الأصلي في عام 2011 بتحقيق العدالة بشأن الجرائم المرتكبة ضدهن[67]. وفي تموز/يوليه 2024، أدانت المحكمة الجنائية في ديكسين في غينيا ثمانية مسؤولين رفيعي المستوى بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية تتعلق بالمجزرة وجرائم الاغتصاب الجماعي اللذين ارتكبا في 28 أيلول/سبتمبر 2009. وفي إطار إعمال مبدأ الولاية القضائية العالمية، تتواصل في الأرجنتين مقاضاة مسؤولين مدنيين وعسكريين في ميانمار بتهم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، بما فيها الجرائم الجنسية والجنسانية، وقد أصدرت مذكرات توقيف بحق 25 مسؤولا في شباط/فبراير 2025[68]. وفي كوسوفو، ارتفع عدد لوائح الاتهام في قضايا العنف الجنسي التي وقعت خلال النزاع في الفترة بين 1998 و 1999 إلى عشرة في عام 2024، بعد أن كان عددها ضئيلا في السنوات الخمس والعشرين السابقة.

68 - وبمناسبة استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ثلاثين عاما، أعلن 37 في المائة من البلدان تعزيز القدرات المؤسسية لنظام العدالة، بما يشمل العدالة الانتقالية، كجزء من تدابير مواجهة النزاعات[69]. وفي الكثير من الحالات، تكون هذه الجهود عبارة عن مبادرات ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة في قطاع العدالة وتدريب الاختصاصيين في جميع مراحل سلسلة العدالة. ورغم أن جبر الأضرار ظل يُعد لفترة طويلة من الأدوات الأقل استخداما في سياق العدالة الانتقالية وجهود المساءلة، شهدت السنوات الأخيرة حصول آلاف النساء في أوغندا وأوكرانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والعراق وكولومبيا وكذلك في كوسوفو

(66) انظر gqualcampaign.org/data/current-composition/.

(67) انظر www.reuters.com/world/americas/guatemalan-ex-paramilitaries-sentenced-40-years-each-maya-achi-rape-trial-2025-05-30/.

(68) انظر www.globaljusticecenter.net/update-the-universal-jurisdiction-case-against-myanmar-officials/.

(69) انظر E/CN.6/2025/3/Rev.1.

وفي سياقات أخرى، على تعويضات واتُّخذت لصالحهن تدابير جبرية مؤقتة عبر العمليات القضائية والإدارية. ومع ذلك، لا تزال إمكانية احتكام المرأة إلى العدالة ضئيلة أو شبه معدومة في العديد من البيئات المتأثرة بالنزاع. فقد جرى عزل جميع القاضيات من السلطة القضائية في أفغانستان منذ استيلاء طالبان على السلطة، فقضى ذلك على عقود من التقدم المحرز في تمثيل المرأة في النظام القانوني. أما في هايتي، فلم تُعيّن أي امرأة في المجلس الأعلى للقضاء الذي أنشئ حديثا.

69 - وفي الأماكن التي تبدو فيها احتمالات تحقيق العدالة للمرأة بعيدة المنال، يمكن للمحاكم الدولية أن تؤدي دورا. فالقضية التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار لدى محكمة العدل الدولية تزعم ارتكاب انتهاكات ضد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، منها القتل والاغتصاب وأنواع أخرى من العنف الجنسي على يد القوات العسكرية[70]. وفي تموز/يوليه 2025، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق اثنين من قادة حركة طالبان، مشيرةً إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنهما ارتكبا جرائم ضد الإنسانية من خلال الأمر بارتكاب الاضطهاد بوصفه جريمة ضد الإنسانية، على أسس جنسانية وسياسية، أو تشجيع ارتكابه أو التحريض عليه أو. ودعا تحالف من البلدان حركة طالبان إلى الكف عن انتهاك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[71].

حاء - إصلاح قطاع الأمن ومشاركة المرأة في مؤسسات الأمن الوطني

70 - نشرت الأمم المتحدة في عام 2024 أول تقرير عالمي لها على الإطلاق يتضمن بيانات عن وضع المرأة في مختلف القوات العسكرية[72]. ويكشف التقرير أن دولا أعضاء عدة قد زادت نسبة النساء في صفوف قواتها العسكرية على مدى العقد الماضي بقدر ملحوظ[73]. فمن بين 53 من البلدان التي قدمت تقاريرها، ذكر ما نسبته 77 في المائة أنها أدمجت المساواة بين الجنسين في استراتيجياتها وسياساتها وخططها للدفاع الوطني. ومع ذلك، لا تزال المناصب التي تشغلها المرأة في مجال الدفاع قليلة بشكل عام. وفي البلدان التي أجابت على أسئلة الاستقصاء، لا تتجاوز نسبة النساء لديها 12 في المائة من أفراد الجيش، و 15 في المائة من أفراد القوات الجوية، و 14 في المائة من أفراد القوات البحرية، و 16 في المائة من أفراد الدرك. وفي المتوسط، ارتفعت نسبة النساء في القوات المسلحة من 11 في المائة في عام 2016 إلى 14 في المائة في عام 2022. ولا يزال وجود المرأة في المناصب القيادية العسكرية العليا نادرا حيث إن 97 في المائة من الضباط ذوي الرتب العسكرية العليا (برتبتي جنرال وعميد بحري) من الرجال، فيما أنّ أقل من 1 من كل 10 من كبار الضباط وحوالي 1 من كل 6 من صغار الضباط، من النساء. وتُسند للنساء عادةً وظائف في مجال خدمات الدعم، وحتى عندما يسمح لهن القانون بالانضمام إلى وحدات القتال، تبقى مشاركتهنّ فيها منخفضةً إذ تبلغ حوالي عشرة في المائة.

(70) انظر https://www.icj-cij.org/case/178 www.icj-cij.org/case/178.

(71) انظر www.dfat.gov.au/news/media-release/launch-initiative-accountability-afghanistans-violations-cedaw-declaration.

(72) United Nations, *Towards Equal Opportunity for Women in the Defence Sector* (New York, 2024).

(73) في بعض البلدان، تخطت هذه الزيادة في النسبة المئوية 15 نقطة، بما في ذلك في الأرجنتين وأستراليا وأوروغواي والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا والدانمرك وغانا ومنغوليا ونيجيريا.

71 - ويُظهر التقرير أن غياب الدعم للمسؤوليات المتعلقة بالأسرة ورعاية الأطفال هو أحد العوائق الرئيسية أمام توظيف المرأة والاحتفاظ بها في مؤسسات الدفاع أو في قطاع الدفاع، تليه الثقافات المؤسسية الذكورية والقوالب النمطية الجنسانية المجتمعية المتجذرة. ورغم قيام عدة بلدان بوضع استراتيجيات جنسانية تخص وزارتي الدفاع والداخلية، فإن عدم تقييم الحواجز التي تعرقل مشاركة المرأة وغياب البيانات المتعلقة بها، بما في ذلك داخل آليات الرقابة الدفاعية، وعدم إدراج الالتزامات الجنسانية في الميزانيات العسكرية، وعدم وجود خطط للتنفيذ مصممة خصيصا لكل فرع عسكري وهيكلية حوكمة، هي أمور تسببت في عرقلة تنفيذ تلك الاستراتيجيات بطريقة مجدية. ويتضمن التقرير دعوة إلى جميع الدول الأعضاء لكي تقوم بتحديد العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة، وتحسين جهود التوظيف، وتعزيز الاحتفاظ بالمرأة في الوظيفة، وتشجيع ثقافة إشراك الجميع، ومكافحة التمييز والتحرش الجنسيين، ودعم التطوير الوظيفي، وضمان استفادة المرأة من فرص الترقية على نحو عادل.

72 - ومن بين 159 بلدا أجاب على أسئلة الاستقصاء الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إطار استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 عاما على اعتمادهما، ذكر ما نسبته 69 في المائة من البلدان المتأثرة بالنزاعات أنها عززت قدرات مؤسسات قطاع الأمن في مجال حقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتشمل الإجراءات المشتركة تقييمات العوائق لتحديد العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في قطاعات الأمن الوطني وتنفيذ وتعديل أهداف وسياسات التوظيف، بما في ذلك التغييرات في الأهلية، بالإضافة إلى استراتيجيات بشأن الإقامة والمعدات ورعاية الأطفال والتوعية. وركزت جهود أخرى على ما يلي: منع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والعنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ وتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين ومسائل حقوق الإنسان في أوساط الجهات الأمنية الفاعلة؛ أو تعزيز آليات الرقابة والفرز.

73 - وفي عام 2024، كان لصندوق مبادرة إلسي للنساء النظاميات في عمليات السلام دور فاعل في التحفيز على تجنيد النساء في البلدان التي تساهم بقوات وبأفراد شرطة في بعثات حفظ السلام. فعلى سبيل المثال، دعم الصندوق حملات للتجنيد بلغت أكثر من 000 21 طالب في غانا وساهمت في زيادة نسبة تجنيد النساء من 16 في المائة في عام 2021 إلى 26 في المائة في عام 2024[(74)]. وأدّت شراكة الصندوق مع السنغال إلى زيادة تمثيل المرأة في قوات الشرطة من 9 إلى 15 في المائة، وتخصيص ميزانية وافق عليها المجلس الوطني لتمويل عمل وأنشطة الوحدات المعنية بالشؤون الجنسانية التي أنشئت في إطار القوات المسلحة والدرك.

طاء - منع الإرهاب والتطرف العنيف والتصدي لهما

74 - كانت العلاقة بين المرأة والسلام والأمن والجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف راسخةً في العديد من قرارات مجلس الأمن وفي سياسة الأمم المتحدة على مدى العقد الماضي، ولكنها أقل من ذلك بكثير في الممارسة العملية للجهات الفاعلة في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب. وتتأثر أيديولوجية الجماعات الإرهابية الأشد خطورة، واستراتيجيتها وموارد تمويلها بكراهية النساء والذكورة العسكرية والتلاعب بالأدوار والمعايير الجنسانية. ومع ذلك، فجهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها المؤسسات العسكرية والأمنية يقودها الرجال في الغالب، وهي عرضة للتنميط والتحيّز الجنسانيين. والمجتمعات المحلية التي تتسم بدرجة

(74) انظر https://elsiefund.org/wp-content/uploads/2025/06/EIF-AR-2024.pdf.

عالية من المساواة بين الجنسين أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التطرف العنيف[75]. ولا يزال تمثيل المرأة ناقصا في تصميم وتنفيذ البرامج التي تحظى بمعظم التمويل والاهتمام، ومع ذلك فهي جهة فاعلة في منع التطرف العنيف في مجتمعاتها. ففي الصومال، على سبيل المثال، وكجزء من برنامج الأمم المتحدة المشترك للمرأة والسلام والحماية، تؤدي 17 شبكة نسائية دورا رئيسيا في البرنامج المتعلق بالمرأة والسلام والحماية الذي يمنع تجنيد الشباب في الجماعات المتطرفة العنيفة ويدعم جهود إعادة إدماجهم في المجتمع المحلي.

75 - وفي السنوات الأخيرة، انتقل محط تركيز النشاط الإرهابي من الشرق الأوسط إلى وسط منطقة الساحل وأجزاء أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مثل حوض بحيرة تشاد أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو موزامبيق أو الصومال، وتتركز فيها مجتمعةً نسبة 60 في المائة تقريبا ممن ماتوا بسبب الإرهاب. ولا تتوفر معلومات تذكر عن حياة النساء والفتيات في المناطق التي تسيطر عليها هذه الجماعات، ويرجع ذلك لأسباب منها عدم القدرة على الوصول إلى المعلومات والخوف من الانتقام بسبب الإفصاح عن المعلومات. وفي الصومال، تستخدم حركة الشباب العنف الجنسي المتصل بالنزاع ضد النساء والفتيات كاستراتيجية لإخضاع المجتمعات المحلية الواقعة تحت سيطرتها، وتستخدم الاختطاف والزواج القسري كشكل من أشكال المكافأة لمقاتليها ولنسج علاقات مع شيوخ العشائر البارزين. وفي وسط منطقة الساحل، فرضت الجماعات الإرهابية قواعد اجتماعية صارمة تقمع حقوق الإنسان، وخاصة حقوق النساء والفتيات. وزادت حالات احتجاز النساء والفتيات كرهائن بنسبة 218 في المائة في بوركينا فاسو في عام 2024. وفي جميع أنحاء المنطقة، فقد العديد من النساء النازحات قسرا، بسبب وجود هذه الجماعات، إمكانية الوصول إلى أراضيهن ومواشيهن، في حين تجعل عمليات إغلاق الأسواق من المستحيل أن يبعن منتجاتهن. وهناك ما يقرب من مليون فتاة محرومة من التعليم في بوركينا فاسو ومالي والنيجر بسبب إغلاق آلاف المدارس. وشهد حوض بحيرة تشاد توسعا ملحوظا لحجم الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية ضد الفتيات، حيث سُجِّل عدد من الفتيات الضحايا يفوق عدد الفتيان بنسبة ستين في المائة، بحسب ما تحققت منه الأمم المتحدة في عام 2024.

76 - أما النساء والفتيات المحتجزات في مخيمي الهول والروج والمحتجزات في معتقلات موجودة في مرافق أخرى شمال شرق الجمهورية العربية السورية بسبب انتمائهن المزعوم لتنظيم داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، فحالتهن ما زالت مزريةً ولا يمكن استمرارها من منظور أمني وحقوقي وإنساني. وفي العراق، تواجه النساء العائدات من تلك المخيمات عوائق في الحصول على الوثائق القانونية، إذ غالبا ما يتطلب ذلك حصولهن على موافقة من أحد الرجال أو الوشاية بأحد الأقارب المرتبطين بداعش.

ياء - تداعيات تغير المناخ على السلام والأمن

77 - يتسبب تغير المناخ في تفاقم المخاطر الناجمة عن تزايد النزاعات واستفحال مظاهر عدم الاستقرار والتوتر القائمة. وتقدّر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن 90 مليون نازح قسرا يعيشون في بلدان معرضة بدرجة شديدة أو بالغة الشدة للأخطار المتصلة بالمناخ، ويتحمل ما يقرب من نصف النازحين

(75) UN-Women, “Global digital consultation: civil society voices on the gendered dimensions of violent extremism and counter-terrorism responses” (2021).

قسرا عبء النزاع والآثار الضارة لتغير المناخ على حد سواء. وهي تشمل بلدانا مثل إثيوبيا والجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والكونغو ولبنان وميانمار وهايتي واليمن[76].

78 - ويعترف العديد من الأطر الدولية ووثائق السياسات العامة بأن آثار تغير المناخ والتدهور البيئي وندرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. وتُظهر مجموعة متزايدة من الأبحاث أنّ أزمة المناخ تزيد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين والمخاطر الحالية وتشكل أخطار فريدة من نوعها تهدد سبل عيش النساء والفتيات وتقوض الأمان والأمن[77]. ويحفز استخراج الموارد الطبيعية نشوب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والفتيات في أماكن من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، حيث تتقاتل الجماعات المسلحة من أجل السيطرة على المعادن وغيرها من السلع الثمينة[78].

79 - وتُبذل الجهود حاليا لتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في تقييم المخاطر المناخية والإجراءات المتخذة لمواجهتها. فعلى سبيل المثال، يشارك مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشبكة ستارت (Start) في مبادرة عالمية آخذة في التطور لتحسين التحليلات التنبؤية التي تأخذ بعين الاعتبار تفاوت الآثار التي تتعرض لها المرأة من جراء المخاطر المتصلة بالمناخ وأنماط التنقل الناجمة عنه ودمج التحليل الجنساني في أطر العمل الاستباقي في منطقة الساحل وفي القرن الأفريقي.

80 - ويمكن لخطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أن تكون أدوات مهمة لتحسين الربط بين الجهود المبذولة في مجالات المساواة بين الجنسين والمناخ والسلام. وقد ارتفع عدد هذه الخطط التي تتضمن إشارات إلى المناخ من 43 خطة في عام 2023 إلى 53 خطة في حزيران/يونيه 2025. ولكن من المهم عدم الاقتصار على مجرد الإشارة إلى المناخ، بل القيام بعمل ملموس. والإرشادات الجديدة المستندة إلى تجارب من منطقة آسيا والمحيط الهادئ تقدم أمثلة عملية عن كيفية دمج مسألة تغير المناخ في خطط العمل الوطنية بحيث يمكن تكييفها مع السياقات المحلية[79].

81 - وفي الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المنعقدة في باكو في إطار المناقشات بشأن تيسير التمويل للأمن المناخي والسلام المراعيين للمنظور الجنساني، شدد المشاركون على ضرورة إعطاء الأولوية للتمويل المباشر للمنظمات النسائية. ويساهم صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني مساهمة فعالة في سد فجوة التمويل من خلال مبادرة تمويل أمن المرأة والمناخ[80] بهدف حشد مبلغ تصل قيمته إلى 25 مليون دولار. ومنذ إنشاء المبادرة في الدورة الثامنة

(76) انظر www.unhcr.org/publications/no-escape-frontlines-climate-change-conflict-and-forced-displacement.

(77) انظر www.gender-nr-peace.org/about.

(78) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2023/11/military-coup-has-exacerbated-already-severe-climate-risks-myanmar-un و www.amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/democratic-republic-of-the-congo/report-democratic-republic-of-the-congo/.

(79) انظر asiapacific.unwomen.org/en/stories/feature-story/2025/06/un-women-launches-women-peace-and-climate-security-guide-for-asia-and-the-pacific.

(80) انظر wphfund.org/women-and-climate-security/.

والعشرين لمؤتمر الأطراف، أمّنت استثمارا أوليا قدره 6 ملايين دولار لدعم المنظمات النسائية، مع تركيز المشاريع على تعزيز الإدارة البيئية المراعية للمنظور الجنساني من أجل الحد من النزاعات وتعزيز القيادة النسائية في مجالات الزراعة المستدامة والتكيّف مع المناخ وبناء السلام.

82 - ولا تزال المدافعات عن حقوق الإنسان والمجموعات النسوية الشعبية ونساء الشعوب الأصلية، ومنهن المدافعات الشابات عن البيئة، مهمشات على نحو منهجي في المفاوضات المتعلقة بالمناخ وفي عملية صنع القرار ويواجهن جملةً من التهديدات وأعمال العنف والانتقام. وسيتيح كل من الدورة المقبلة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية التي ستعقد في بيليم بالبرازيل في تشرين الثاني/نوفمبر 2025، وإعداد خطط عمل جديدة للمسائل الجنسانية، فرصتين مهمتين لتعميق فهم الروابط بين الشأن الجنساني والموارد الطبيعية والمناخ والسلام وتعزيز حماية المدافعين عن البيئة وبناة السلام، ومنع العنف الجنساني، وتعزيز مشاركة المرأة وقيادتها، ودعم حصولها على التمويل فضلا عن سد النقص في البيانات المناخية المصنفة جنسانيا بما يشمل حالات النزاع والأزمات.

رابعا - الإجراءات المتخذة للوفاء بالالتزامات النابعة من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن

ألف - التخطيط للإجراءات ورصد النتائج على الصعيدين الوطني والإقليمي

83 - رغم أنّ جهات فاعلة متعددة تؤدي أدوارا رئيسية في تحقيق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الأولية عن ضمان إدماج الالتزامات والتعهدات العالمية بشأن المرأة والسلام والأمن في السياسات والقوانين وعمليات التخطيط والميزانية على الصعيد المحلي. وبناءً على ذلك، فإن مدى دنوّ البلدان من تحقيق رؤية الخطة بشأن السلام والمساواة أو ابتعادها عنه يرتبط مباشرةً بالإجراءات والقرارات التي تتخذها الدول الأعضاء على الصعيد المحلي، وكذلك في المحافل الإقليمية والدولية.

84 - ويشكّل النمو الملحوظ الذي سُجّل على مدى العقدين الماضيين في عدد البلدان والأقاليم التي تتبنى خطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، وارتفاع عدد الأطر الإقليمية المخصصة والسياسات الخارجية النسوية أمرين يبعثان على الأمل. وكذلك بالنسبة إلى تزايد عدد الجهات الفاعلة التي تنضم إلى مجموعات مناصري الخطة، مثل شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي ترأسها حاليا اليابان والنرويج، والتي تضم في الوقت الراهن 106 أعضاء[81]. وبالإضافة إلى ذلك، تخطى عدد الموقّعين الذين انضموا إلى ميثاق المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني الضعف منذ إنشائه في عام 2021[82]، ليصل إلى 242 موقّعا في عام 2025. ومع ذلك، يجب ترجمة هذا الالتزام والدعم اللافتين تجاه الخطة إلى خطوات عملية حيثما ومتى ما كان أوجب، لا سيما وأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان الواجبة للمرأة معرضة للخطر في الكثير من السياقات.

85 - ومنذ اعتماد أول خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في عام 2005، اعتمد ما نسبته 58 في المائة من الدول الأعضاء خطة عمل وطنية واحدة على الأقل، فبلغ مجموعها 113 خطة في

(81) انظر wpsfocalpointsnetwork.org/.

(82) انظر wpshacompact.org/.

حزيران/يونيه 2025، بما يشمل الأقاليم. وفي عام 2024 وحده، اعتُمدت تسع خطط جديدة، منها خطط العمل الوطنية الأولى من نوعها في كل من إكوادور وزمبابوي وفييت نام وكولومبيا. ولكن لكي تحقق الخطط الأثر المرجو منها، من الأهمية بمكان وجود ميزانيات كافية. فلا يزال العديد من البلدان والأقاليم يواجه صعوبات في تمويل خططه بالكامل ويعتمد على الدعم الخارجي لتنفيذها. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، حان الوقت لإعادة التفكير في دور خطط العمل الوطنية باعتبارها أكثر من مجرد أطر سياساتية تقع على هامش عمليات السلام والأمن. فينبغي أن تكون بالأحرى مخططات استراتيجية لمنع نشوب النزاعات والاستجابة للأزمات يتعين تعزيز طابعها المؤسسي، ليس فقط ضمن قطاع الأمن، وإنما في المجالات المترابطة مثل العمل المناخي أو التعافي وإعادة الإعمار. والاستعانة بالمتزايدة باللجان التوجيهية المتعددة أصحاب المصلحة لخطط العمل الوطنية أمر إيجابي لأنه يتيح فرصا لتعزيز التنسيق فيما بين المواضيع، والتمويل، وجمع البيانات. وقد اعتمد أكثر من 12 بلدا خطط عمل محلية، فسمح ذلك بوضع مبادرات تراعي الظروف المحلية على نحو أعمق، بما في ذلك عبر تسوية النزاعات على المستوى المحلي، وفي بعض السياقات، التمويل الفعلي للتنفيذ.

86 - وتبقى المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والآليات الدولية لحقوق الإنسان وكذلك التحقيقات، جزءا حيويا من عملية دعم المساءلة بشأن التزامات الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ومن ضمان حماية حقوق الإنسان في حالات النزاع والأزمات. وفي عام 2024، من بين 30 بلدا متأثرا بالنزاعات تتوفر بيانات بشأنه، كان لدى 18 بلدا (أي 60 في المائة) مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان. وعلى مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، أدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة دورا حيويا في تعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمرأة في الحوارات بشأن السلام والأمن. ويشمل عمل اللجنة في هذا الصدد ملاحظاتها الختامية بشأن الدول الأطراف المتأثرة بالنزاعات، والدورات الاستثنائية للجنة وتقاريرها عن بقع النزاع، فضلا عن توصياتها العامة، بما فيها توصيتها العامة رقم 30 (2013) المتعلقة بوضع المرأة في سياق منع نشوب النزاعات وفي حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع وتوصيتها العامة رقم 40 (2024) بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار.

باء - القيادة والتنسيق والمساءلة داخل الأمم المتحدة

87 - منذ صدور تقريره الأخير، اتخذ الأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة عدة خطوات لضمان وفاء المنظمة بالتزاماتها تجاه المرأة والسلام والأمن وتسريع وتيرة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين، وأن تكون المنظمة قدوةً لغيرها. وفي أعقاب إنشاء خطة التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة في عام 2024[83]، أصدر الأمين العام النداء العاجل من أجل المساواة بين الجنسين في عام 2025، الذي حدد فيه التزاما على نطاق المنظومة وموقفا سياسيا قياديا قويا للتصدي بفعالية للموجهة المناهضة للمساواة بين الجنسين ومنع تراجع تلك المساواة والنهوض بها وبحقوق الإنسان الواجبة لجميع النساء والفتيات، في كل جانب من جوانب عمل الأمم المتحدة.

88 - واتُخذ العديد من الإجراءات لضمان مساءلة القادة وتنفيذهم التزامات الأمين العام العشرة الأساسية بشأن المرأة والسلام والأمن (S/2019/800) بحلول عام 2026. وجرى تذكير جميع رؤساء البعثات مباشرة بمسؤوليتهم عن تنفيذها، وأصبح الأمين العام حاليا يعقد اجتماعا لجميع مبعوثيه وممثليه الخاصين في

(83) www.un.org/en/gender-equality-acceleration-plan.

الميدان سنويا لمناقشة مسألة استمرار نقص تمثيل المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية على الصعيد العالمي ومعالجة هذه المسألة. وخلال الاجتماع الأول الذي عقد في آذار/مارس 2025، وجّه دعوةً عاجلةً لتكثيف الجهود للنهوض بمشاركة المرأة بجميع الطرق الممكنة، وحث بعثات الأمم المتحدة في الميدان على مواجهة ردود الفعل المعادية للمنظور الجنساني حاليا وضمان عدم تهميش صوت المرأة أو إسكاته. ولا يزال هناك مجال لتحسين تطبيق التحليل الجنساني وإعداد التقارير المتصلة به.

89 - وظلت الأمم المتحدة ثابتةً في التزامها بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في المناصب القيادية العليا على مستوى العالم، والحفاظ عليه. إلا أن التكافؤ الذي جرى التوصل إليه في عام 2021 للمرة الأولى على مستوى رؤساء ونواب رؤساء بعثات الأمم المتحدة الميدانية، ما لبث أن انخفض. وفي حزيران/يونيه 2025، كانت نسبة النساء من بين رؤساء البعثات هي الأعلى على الإطلاق (الشكل الخامس). وحظيت الدعوة العالمية إلى تقديم الترشيحات التي وجهها الأمين العام في عام 2024 بأكبر عدد من ترشيحات الدول الأعضاء والطلبات الفردية حتى الآن، وبلغت نسبة النساء 55 في المائة من مرشّحي الدول الأعضاء.

الشكل الخامس

تمثيل المرأة في قيادة بعثات الأمم المتحدة كنسبة مئوية من مجموع الوظائف، للفترة من كانون الأول/ديسمبر 2006 إلى حزيران/يونيه 2025

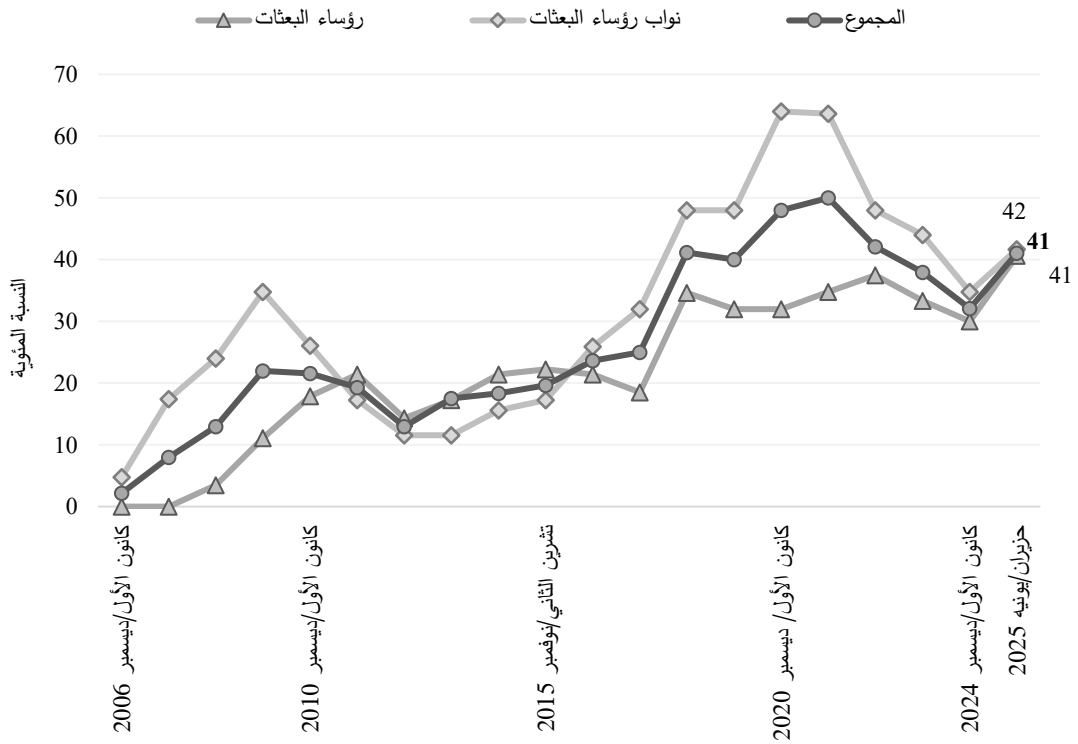

المصدر: قسم دعم القيادة، إدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (حزيران/يونيه 2025).

90 - وعُهد إلى منظومة الأمم المتحدة بتنفيذ جملة واسعة من الولايات الرئيسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في عملها المعياري وعملياتها، ويتطلب ذلك خبرة فنية متخصصة ومتفانية. وتشمل الحالات التي أحدثت فيها الخبرة في المسائل الجنسانية فارقا ملموسا ما يلي: القرارات السياساتية المسترشدة بالتحليل الجنساني الخاص بالسياق التي أدت إلى التقدم المعياري وتحقيق الإنجازات؛ وزيادة الفعالية في عمليات السلام، واتخاذ تدابير أكثر فعالية لمواجهة الأزمات وتحسين تجهيز القدرات الاحتياطية؛ وتحسين الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنساني؛ وجعل العمليات أكثر شمولا بشكل عام لضمان عدم إغفال الاحتياجات والاستماع إلى الجميع. وعلى مدار ربع القرن الماضي، أُنشئت ضمن إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة منظومة لا تنفك تتطور من الآليات المعنية بالقضايا الجنسانية للاستجابة للنزاعات والأزمات، بما في ذلك في شكل قدرات احتياطية وعبر إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2010. ومع ذلك، ما زالت العمليات وخصوصا منها المتوسطة الحجم والمتطاولة العهد تفتقر في عدة أزمات إلى موظفين متخصصين في القضايا الجنسانية، وغالبا ما يعتمد العمل في المسائل الجنسانية في الميدان يعتمد على المساهمات المقدمة طوعا أو بدوام جزئي، فيؤدي ذلك إلى عدم الاتساق في الجودة والتغطية والتأثير. وإذ تسعى الأمم المتحدة للتكيف مع الحالة الراهنة للتمويل، سيكون من المهم تدعيم هذا الهيكل.

جيم - التمويل الخاص بالمرأة والسلام والأمن

91 - ما فتئ تمويل قضايا السلام والتنمية وإعمال الحقوق، بما يشمل المساواة بين الجنسين، يتدنى فيما الاحتياجات تتزايد. وقد خلص التقرير عن استعراض وتقييم حالة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين (E/CN.6/2025/3/Rev.1) إلى أن التمويل المخصص للمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني لم يرقَ إلى حجم التحدي. ومع بقاء أقل من خمس سنوات على حلول الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عام 2030، يجب على المجتمع العالمي أن يصحح مساره وأن يلتزم بالتركيز على تحقيق هذه الأهداف والالتزامات.

92 - وتُظهر أحدث البيانات المتوفرة عن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية[84] التي تغطي فترة السنتين 2022-2023، أن المعونة الثنائية للسياقات التي تتسم بالهشاشة الشديدة أو البالغة الشدة[85] بلغت 50 بليون دولار في المتوسط سنويا، مع ارتفاع الحصة المخصصة لأهداف المساواة بين الجنسين من تلك المساعدة من 44 إلى 49 في المائة (انظر الشكل السادس). ومع ذلك، لم يخصص سوى مبلغ 2,5 بليون دولار (5,2 في المائة) للمساواة بين الجنسين بوصفها هدفا رئيسيا[86]، أي بانخفاض طفيف عن نسبة 5,4 في المائة المسجلة سابقا. وظلت المعونة الثنائية المقدمة دعما للمنظمات والحركات التي تعنى بحقوق المرأة (باستثناء المؤسسات الحكومية) في السياقات التي تتسم بالهشاشة العالية والشديدة، عند مستوى منخفض بلغ 186 مليون دولار (0,4 في المائة من المعونة الثنائية في السياقات المتأثرة بالنزاعات) في المتوسط سنويا في الفترة 2022-2023، ويمثّل ذلك تراجعا عن مبلغ 205 ملايين دولار في الفترة 2020-2021. ولا تزال

(84) تقدّم المعونة الثنائية صورة جزئية. ومع ذلك، توفر أرقام لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر البيانات قابلية للمقارنة مع مرور الوقت وتعطي مؤشرا جيدا للاتجاهات العامة.

(85) في عام 2025، حددت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 61 سياقا يتسم بمستويات عالية أو شديدة من الهشاشة، وهي الحالات التي تتجلى فيها الأزمات والنزاعات وانعدام الاستقرار بأشدّ صورها.

(86) وفقا لمؤشر لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسياسات المساواة بين الجنسين، يعني "الهدف الرئيسي" أن المساواة بين الجنسين تشكل الهدف الرئيسي للمشروع/البرنامج وأنها عنصر أساسي في تصميمه ونتائجه المتوقعة.

هذه الحصة دون نسبة 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية وهي الحد الأدنى الذي أوصت الأمم المتحدة بتخصيصه للمنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات[87]. وينبغي أن يكون تحقيق الأهداف الموصى بها أولوية، خاصة عند النظر في الأثر الإيجابي المحتمل الذي قد يرتبه التوسيع الملحوظ لنطاق الدعم المقدم للمنظمات النسائية، على السلام والتنمية المستدامة ورفاه المجتمع.

الشكل السادس

المعونة الثنائية المخصصة لدعم المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في السياقات التي تتسم بهشاشة شديدة أو بالغة الشدة، المتوسط السنوي لفترة السنتين (2010-2011 إلى 2022-2023)

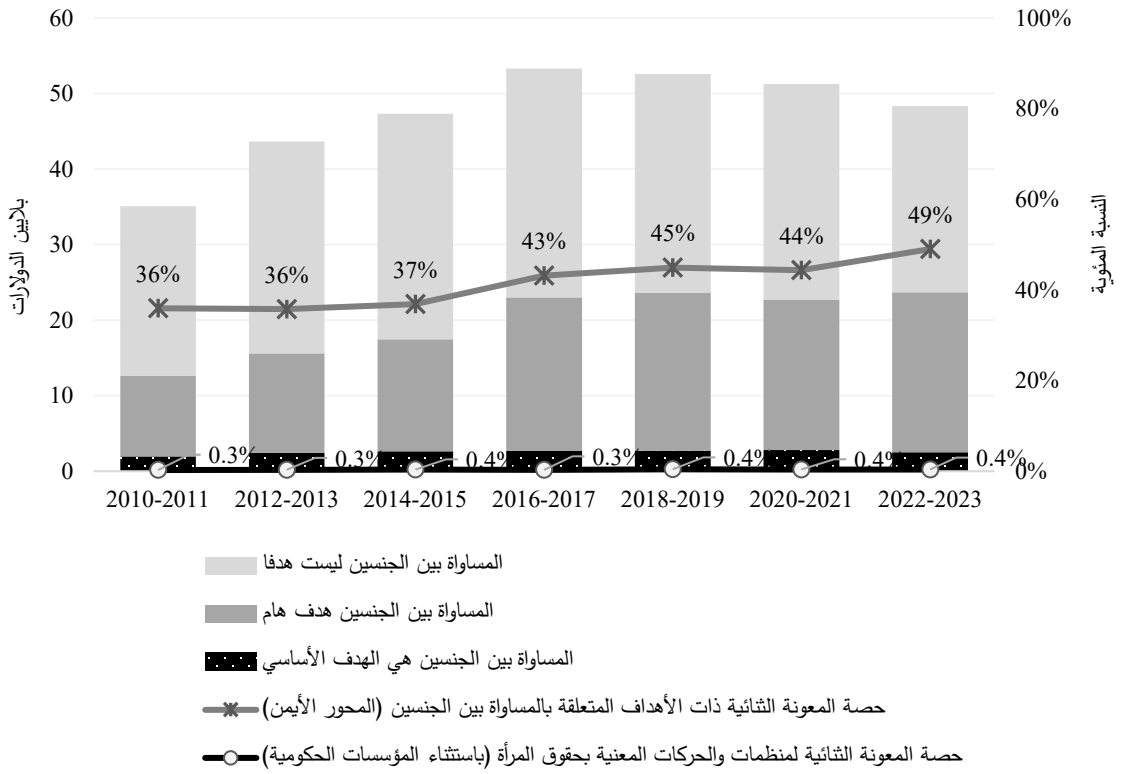

المصدر: قاعدة بيانات نظام الإبلاغ الخاص بالجهات الدائنة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اطُّلع عليها في 12 أيار/مايو 2025.

ملاحظة: المساعدة الثنائية من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية.

93 - وتشير البيانات الأولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنه في عام 2024، وللمرة الأولى منذ ست سنوات، انخفضت المعونة الدولية المقدمة من الجهات المانحة الرسمية في عام 2024 بنسبة 7,1 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام 2023[88]. ومن بين الأعضاء الثلاثة

(87) انظر S/2023/725؛ والموجز السياساتي 9: "خطتنا المشتركة: خطة جديدة للسلام"، تموز/يوليه 2023 (A/77/CRP.1/Add.8)، الإجراء 5.

(88) انظر www.oecd.org/en/about/news/press-releases/2025/04/official-development-assistance-2024-figures.html?utm_source=twitter&utm_medium=social&utm_campaign=ODA&utm_content=en&utm_term=pac.

والثلاثين في لجنة المساعدة الإنمائية، رُكّز ثلث المعونة المقدمة من الأعضاء إلى البلدان التي تعاني من هشاشة شديدة أو بالغة الشدة، على المساواة بين الجنسين بدرجة أقل في الفترة 2022–2023 مقارنةً بالفترة 2020–2021. وتُظهر التحليلات أيضا أن الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين لا تزال غير مدمجة على نحو متساو عبر مختلف المواضيع والقطاعات الإنمائية[89]. ولا يزال تركيز المعونة الإنسانية على المساواة بين الجنسين منخفضا، مع تخصيص 20 في المائة فقط من المساعدة الثنائية للبرامج التي تكون فيها المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا أو مهما. وبالإضافة إلى ذلك، فالمعونة الموجهة لمجالات حيوية مثل تمويل الصحة الجنسية والإنجابية غير كافية أصلا وغالبا ما تكون مقيّدة. وتشمل التخفيضات الكبيرة الأخرى التي أُعلن عنها مؤخرا جهات مانحة أخرى برزت في السابق من حيث دعمها للمساواة بين الجنسين في البلدان المتأثرة بالنزاعات والأزمات. وتتناقض هذه التغييرات بشكل حاد مع التوصية التي اعتمدتها لجنة المساعدة الإنمائية العام الماضي. وأصدرت عدة كيانات ومنظمات تابعة للأمم المتحدة تحذيرات صارخة بشأن أزمة التمويل المتفاقمة وتأثير التخفيضات الكبيرة في التمويل التي سجلت في العام الماضي. والأشخاص الأكثر تضررا، هم أصلا من الفئات الأكثر ضعفا، ويثير ذلك مخاوف من أن التعهد الذي التُزم به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف عن الركب، قد لا يتحقق بالكامل.

94 - وتهدد هذه التخفيضات وجود المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة العاملة في الخطوط الأمامية للنزاعات والأزمات الإنسانية الحالية. وفي آذار/مارس 2025، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة استقصائية عالمية سريعة[90] لفهم تأثير هذه التخفيضات في التمويل على المجموعات المحلية التي تقودها النساء في حالات الأزمات. فأتت النتائج مثيرةً للقلق: حيث قالت ما نسبته 90 في المائة من الجهات المجيبة إن عملياتها تأثرت ماليا، ويتوقع نصفها تقريبا التوقف عن العمل في غضون ستة أشهر، وقد خفض معظمها بالفعل عدد الموظفين أو أوقفت تقديم الخدمات الرئيسية. وفي العديد من السياقات، تمثل هذه المنظمات شريان حياة للمحتاجين.

95 - وفي إطار الأمم المتحدة، تواصلت الجهود لضمان وفاء المنظمة بالتزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن على الرغم من مواجهتها أزمة متفاقمة في الميزانية بسبب النقص في مساهمات الدول الأعضاء. واتُخذت عدة خطوات لبناء القدرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تتبع وتحقيق النسبة المستهدفة الدنيا البالغة 15 في المائة، أي الهدف الذي حددته خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة كمعيار على نطاق المنظومة. وفي عام 2024، أبلغ 42 كيانا عن تطبيق مؤشر المساواة بين الجنسين. وطبّق 55 في المائة من هذه الكيانات المؤشر على جميع مصادر الميزانية، بينما قام 45 في المائة منها بتطبيقها بشكل انتقائي[91]. وقد استخدم المزيد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية المؤشر في خطط عملها المشتركة. وفي عام 2024، قام 24 من أصل 113 من الأفرقة القطرية (أي خُمسها) التي لديها خطة عمل مشتركة بتخصيص 15 في المائة أو أكثر من الموارد المتاحة في إطارها للتمويل السنوي للأنشطة التي تشكل المساواة بين الجنسين هدفا رئيسيا لها[92].

(89) انظر www.oecd.org/en/publications/development-finance-for-gender-equality-2024_e340afbf-en.html.

(90) انظر www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2025/05/at-a-breaking-point-the-impact-of-foreign-aid-cuts-on-womens-organizations-in-humanitarian-crises-worldwide.

(91) انظر E/2025/58.

(92) بيانات من نظام UN-Info (https://www.uninfo.org/) اطّلع عليها في 2 حزيران/يونيه 2025.

96 - ويمكن لصـــناديق التمويل الجماعي التي تدعم المبادرات في البيئات المتأثرة بالنزاعات والأزمات أن تؤدي دورا حاسما في النهوض بمسائل المساواة بين الجنسين والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولا يزال صـندوق بناء السـلام للأمين العام هو أكبر صـندوق اسـتئماني متعدد الشـركاء مخصـص لدعم جهود السـلام والمراحل الانتقالية. وقد موّل حتى الآن مشاريع في أكثر من 60 بلدا. ويعاني الصندوق أيضا من آثار الوضع الحالي للتمويل. فقد كان هناك انخفاض ملحوظ في المسـاهمات الطوعية في وقت ازداد فيه الطلب على الدعم المخصـــص لجهود بناء الســـلام والوقاية[93]. وفي عام 2024، وافق الصـــندوق على مبلغ 116 مليون دولار (مقارنة بمبلغ 202 مليون دولار في عام 2023)، منه مبلغ 49,9 مليون دولار (43 في المائة) ركّز على دعم المساواة بين الجنسين، مقارنة بـ 95,8 مليون دولار (47,3 في المائة) في عام 2023 (الشكل السابع).

الشكل السابع

مخصصات صندوق بناء السلام لمشاريع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2015-2024

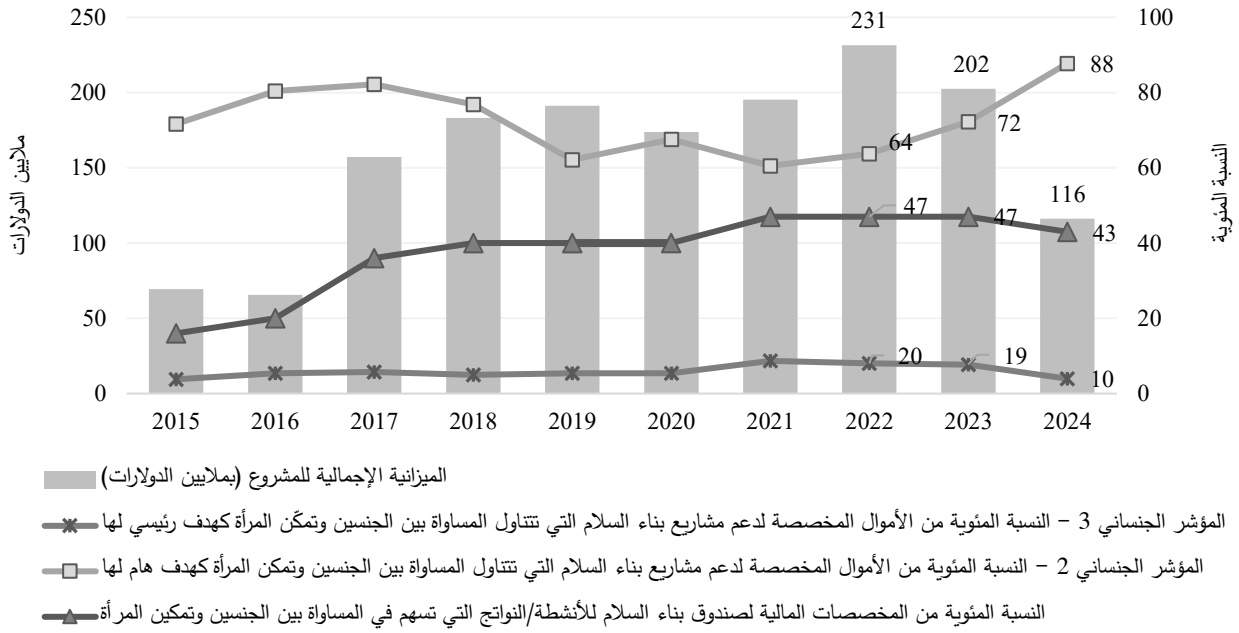

المصدر: بيانات من مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام (اطّلع عليها في حزيران/يونيه 2025).

ملاحظة: جرى تتبع المخصصات المالية البالغة نسبتها 43 في المائة لدعم المساواة بين الجنسين في عام 2024 (الخط ذو المثلثات) على مستوى المخرجات أو الأنشطة، لا على مستوى المشاريع. وتُحتسَب النسبة المئوية بوصفها مجموع المخصصات المالية الموجهة لمشاريع ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها هدفا رئيسيا لها (أي المشاريع الحاصلة على درجة التقييم 3 في مؤشر المساواة بين الجنسين) والمخصصات الموجهة للمشاريع الحاصلة على درجتي التقييم 1 و 2 في مؤشر المساواة بين الجنسين التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.

97 - وفي عام 2024، قدّم مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام العديد من المبادرات المراعية للمنظور الجنساني لدى المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي. وشملت دعم خطة للمشـاركة الاسـتراتيجية بين مبادرة تسـليط الضـوء والبنك الدولي، هدفها معالجة عدم المسـاواة بين

(93) https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/pbf_sg_report_summary_2024_web.pdf.

الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات في حالات النزاع، ومشروع مشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية يركز على مشاركة المرأة في جهود بناء السلام وتحقيق الاستقرار. ومع بدء البلدان التي دمرها العنف والحرب في التعافي وإعادة البناء، من المهم أن الجهات الشريكة في تمويل التنمية، ومنها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بإجراء تقييمات للأثر من منظور جنساني في مجال التمويل خلال مرحلة ما بعد النزاع لضمان استفادة الجميع من جهود التعافي.

98 - وبالنسبة لصناديق المساعدة الإنسانية، استمر المؤشر المتعلق بالمساواة بين الجنسين وبالسن في توجيه مخصصات التمويل عبر جميع الصناديق القطرية المشتركة التي يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وفي عام 2024، خصصت الصناديق القطرية المشتركة مبلغ 935 مليون دولار (94 في المائة من إجمالي التمويل) فيما خصص الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ مبلغ 545 مليون دولار (74 في المائة من إجمالي التمويل) للمشاريع التي ساهمت في تحقيق المساواة بين الجنسين عبر مختلف الفئات العمرية (الشكل الثامن).

الشكل الثامن

التمويل المخصص من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة للمشاريع التي تساهم في المساواة بين الجنسين، مقيسا بالمؤشر المتعلق بالمساواة بين الجنسين وبالسن، للفترة 2020-2024

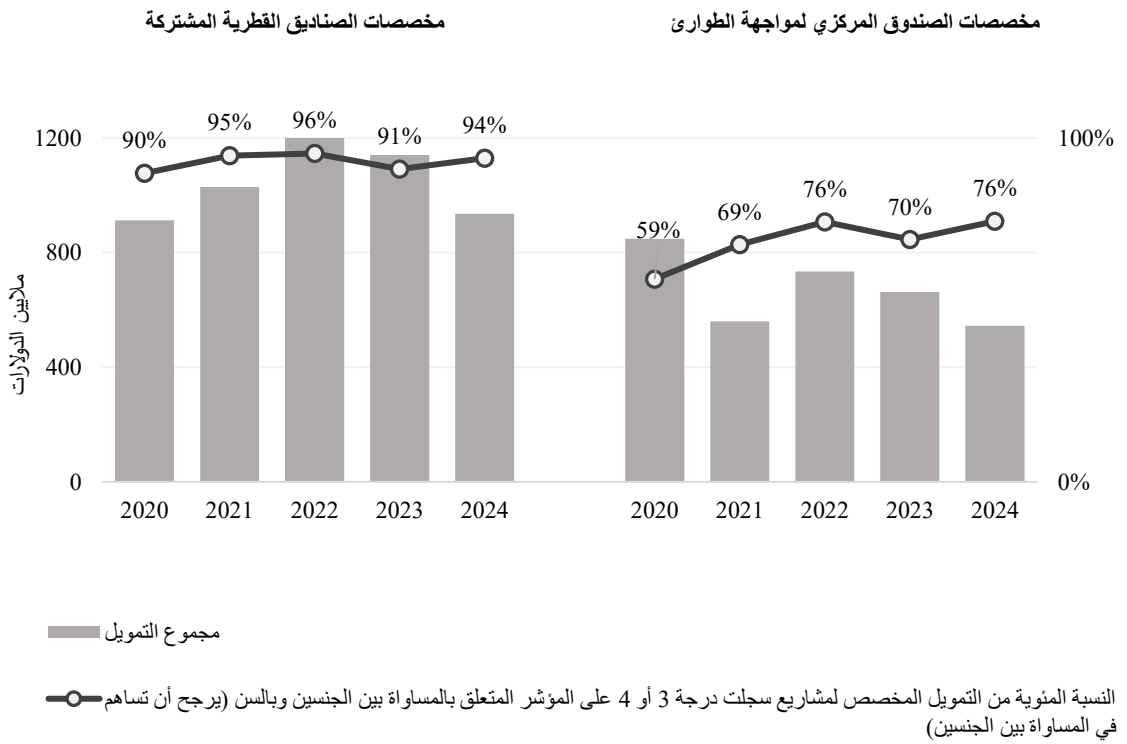

المصدر: البيانات المتعلقة بمؤشر المساواة بين الجنسين والسن من قاعدة بيانات الصناديق القطرية المشتركة، المتاحة على الرابط https://cbpf.data.unocha.org/#gam_heading (اطلع عليها في حزيران/يونيه 2025)؛ ومن تقرير النتائج السنوي للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (اطّلع عليها في حزيران/يونيه 2025).

99 - والجدير بالذكر أن ما رُصد في الصناديق القطرية المشتركة في عام 2024 من مخصصات للمنظمات التي تقودها النساء في السياقات الإنسانية ارتفع من 7 إلى 11 في المائة من إجمالي المدفوعات (101,6 مليون دولار). ويعكس ذلك تقدما مطردا، وإن كان متواضعا، نحو بلوغ النقطة المرجعية البالغة 15 في المائة المحددة في إطار الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية، وإرشادات التمويل المتعلقة بالمنظمات التي تقودها النساء. ويتوجب الآن على جميع المجالس الاستشارية للصناديق القطرية المشتركة أن تضمن على الأقل ممثلا واحدا للمنظمات التي تقودها النساء، وقد ساعد ذلك على تعزيز حضور تلك المنظمات وإسماع صوتها في القرارات بشأن تخصيص الأموال. ومع ذلك، لا يزال التقدم متفاوتا بين البلدان. ففي السودان، على سبيل المثال، لم يرصد سوى 3 في المائة من مخصصات الصندوق الإنساني للسودان إلى المنظمات التي تقودها النساء في عام 2024.

100 - ومنذ صدور تقرير العام الماضي، ازدادت الحاجة الملحة لتخصيص التمويل للمنظمات التي تقودها النساء حيث تعاني المنظمات النسائية في مناطق النزاع والأزمات، خطرا ملموسا بالانهيار. وأشار حوالي 69 في المائة من منظمات المجتمع المدني التي يدعمها صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني في عام 2024 إلى أنه في حال التوقف الفوري لتمويلها الخارجي، لن تكون قادرة على الصمود لأكثر من ستة أشهر[94]. وفي عام 2024، جمع الصندوق 65,9 مليون دولار لصالح المنظمات النسائية المحلية والناشطين العاملين في الخطوط الأمامية، وهو أعلى مبلغ سنوي يجري حشده منذ إنشاء الصندوق. ومنذ إنشائه في عام 2016، دعم الصندوق أكثر من 600 1 منظمة نسائية محلية في 49 بلدا متأثرا بالأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، وحتى آب/أغسطس 2025، حشد الصندوق 123 مليون دولار في شكل تمويل جديد للمنظمات النسائية المحلية من خلال حملته العالمية "الاستثمار في المرأة"[95]. وستستمر الحملة حتى نهاية عام 2025.

خامسا - عمل مجلس الأمن

101 - تضمن أكثر من 60 في المائة من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام 2024 إشارات إلى الجوانب الجنسانية، وهي زيادة طفيفة مقارنة بالعام السابق، وتعلو مستوى عام 2000 بنسبة تصل تقريبا إلى 50 نقطة. وسجّل عام 2024 كذلك زيادة في عدد النساء المنتسبات إلى المجتمع المدني اللواتي قدمن إحاطات إلى مجلس الأمن وفي النسبة المئوية لجميع النساء المدعوات بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وكذا في النسبة المئوية للنساء العضوات في أفرقة أو مجموعات الخبراء التي تساعد لجان الجزاءات، وعدد الاجتماعات التي أولت اهتماما خاصا لحالة النساء والفتيات، وعدد البيانات المشتركة الصادرة عن الموقّعين على الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن، وهي مبادرة انضم إليها 22 عضوا من أعضاء المجلس منذ عام 2022. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراستها الاستقصائية السنوية لجمع المعلومات بشأن الأعمال الانتقامية ضد نساء المجتمع المدني اللواتي يقدمن الإحاطات. وفي عام 2024، أجابت 25 امرأة من أصل 55 امرأة من المجتمع المدني دُعين إلى تقديم إحاطة إلى مجلس الأمن ذلك العام، على هذه الدراسة الاستقصائية، فأبلغت 7 نساء عن تعرضهن لأعمال انتقامية، بدءًا من

(94) انظر wphfund.org/wphf-global-cso-survey-findings-on-women-peace-and-security-and-humanitarian-action/.

(95) انظر wphfund.org/investinwomen/.

حملات التشـــهير والهجمات الإلكترونية إلى مداهمات مكاتبهن. وهذه النســـبة مماثلة لنتائج الدراســـة الاستقصائية نفسها في عامي 2022 و 2023.

102 - وتُظهر بعض هذه الأرقام تطورا واضـحا في الاتجاهات، مقارنةً بما كانت عليه قبل بضـع سـنوات فقط. ففي عام 2024، تحقق تكافؤ الجنسـين في عداد الأشـخاص الـــ 464 الذين جرت دعوتهم لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن بموجب المادة 39. وزاد تمثيل المرأة في أفرقة الخبراء التابعة للجان الجزاءات بأكثر من الضـعف منذ عام 2016 وهو يقترب الآن من مسـتوى التكافؤ أيضـا. وعلى مدى العقد الماضـي، قدمت 338 امرأة من المجتمع المدني إحاطات إلى مجلس الأمن. ولم يتجاوز عددهن 17 امرأة في الفترة بين عام 2000 و 2014. ومع ذلك، ففي النصـف الأول من عام 2025، سُـجّل انخفاض ملحوظ في عدد النساء من المجتمع المدني اللواتي دُعِين لتقديم إحاطات إلى مجلس الأمن.

103 - وأســهم ازدياد توافر التحليلات وأنشــطة الدعوة المتعلقة بالمرأة والســلام والأمن، في اتخاذ قرارات مهمة. فقد تمكّن مجلس الأمن من تعزيز الإشــارات الخاصــة بالمرأة والســلام والأمن في القرارات المتعلقة بتمديد ولايات بعثات الأمم المتحدة في أبيي وجمهورية أفريقيا الوســطى وجنوب الســودان وقبرص وليبيا. وأوضـح مجلس الأمن أيضـا أن الأعمال التي تنطوي على عنف جنسـي وجنسـاني قد تُعدّ أسـاسـا لإدراج مرتكبيها في قائمة الجزاءات للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشـأن تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسـسـات وكيانات. وبالنسـبة لغالبية الأفراد الذين فُرضـت عليهم جزاءات منذ كانون الأول/ديسـمبر 2023، ولا سـيما من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسـودان وهايتي، ذُكر العنف الجنسـي كســـبب لإدراجهم في القائمة. ودعا مجلس الأمن، في جملة أمور أخرى، إلى تمكين الناجين والناجيات من العنف الجنســـي في حالات النزاع وما بعد النزاع من الحصـــول، دون أي تمييز ودون عوائق وفي الوقت المناسب، على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وإلى تمكين النساء من أفراد أسر المفقودين من الحصول على حضـــانة الأطفال وحقوق الملكية والحقوق المتعلقة بالأراضـــي، وهو أمر يكتســـي أهمية خاصـــة في الجمهورية العربية السورية وقت كتابة هذا التقرير. وفي عدة حالات، أيد مجلس الأمن توصيات الفريق غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي ترأسته سيراليون وسويسرا في عام 2024.

104 - ولكن بعض القرارات الآنفة الذكر لم ينفّذ. وقد شـجّع مجلس الأمن على التفاعل المنسّـق للمبعوث الشخصي للأمين العام للسودان مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى من أجل إدراج مشـاركة المرأة في الجهود الرامية إلى النهوض بالسـلام وفي عملية سـياسـية جامعة وشـاملة. ومع ذلك، وبسـبب اسـتمرار تردد الأطراف المتحاربة في الانخراط بحسـن نية في جهود إنهاء النزاع، فجهود تعبئة النســـاء غالبا ما تظل مقتصـــرة على اجتماعات معقودة على الهامش فيما الحرب مســـتمرة. وقد دعا العديد من قرارات مجلس الأمن بشـأن أفغانسـتان بوضـوح حركة طالبان إلى التراجع عن القيود التي فرضـتها على النســـاء، ولكن دون جدوى. ووافقت لجنة مجلس الأمن المنشـــأة بموجب القرار 1988 (2011) على 25 إعفاء من حظر السـفر لقادة طالبان الخاضـعين للجزاءات في عام 2024، مقارنةً بـــ 16 إعفاء في عام 2023 و 5 إعفاءات في عام 2022.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

105 - مضى على إدراج مسألة المرأة والسلام والأمن في جدول أعمال النظام المتعدد الأطراف ربع قرن من الزمن. وعادة ما تكون الاحتفالات بالذكرى السنوية مناسبات مواتية لتقييم الالتزامات وتجديدها، ولكن هذه المناسبة تكتسي أهمية خاصة في ظل تزايد النزاعات وتأثيرها على ملايين النساء والفتيات. وفي أيلول/سبتمبر 2024، اعتمدت الجمعية العامة ميثاق المستقبل الذي جدد فيه الموقعون تأكيد التزامهم بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وكانت تلك علامة مهمة على قوة هذه الخطة السياساتية، ولكن الالتزامات الطموحة غالبا ما يتبعها ضعف في التنفيذ ونقص مزمن في التمويل. وتستقطب الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لاتخاذ القرار 1325 (2000) والذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد منهاج عمل بيجين، مزيدا من الاهتمام والتوقعات، في ظل ما ينشر في وسائل الإعلام عالميا من أخبار تسلط الضوء على التراجع في سعينا إلى تحقيق الأهداف العالمية بشأن المساواة بين الجنسين والمرأة والسلام والأمن. ولا يجوز لهاتين المناسبتين أن تكونا رمزيتين وحسب. بل يجب أن تكونا نقطتي تحول. ويجب على المجتمع الدولي أن يقرن الأقوال بالأفعال، فيضع الوقاية وتسوية النزاعات والدبلوماسية وتعددية الأطراف الشاملة للجميع في صلب الاستجابات للأزمات الحالية. ويجب أن تحقق السنوات الخمس المقبلة نتائج قابلة للقياس: بإنهاء المزيد من النزاعات من خلال الحلول السياسية الشاملة؛ ومشاركة المزيد من النساء على نحو مباشر في صياغة اتفاقات السلام وإصلاحات قطاع الأمن وخطط التعافي؛ وتمكُّن عدد أكبر من الناجيات والناجين من العنف من الانتصاف والاستفادة من سبل الجبر والحماية. ويتطلب تحقيق تلك النتائج إرادةً سياسية مدعومة بتوفير الموارد والتمويل المخصص والتحصيص ورسم الغايات ومنح الحوافز ووضع المتطلبات الإلزامية والحرص على المساءلة.

106 - وترد فيما يلي الإجراءات الرئيسية التي أدعو الدول الأعضاء إلى الإعلان عنها في سياق هاتين المناسبتين والتي من شأنها أن تسرّع بشكل كبير من وتيرة التنفيذ على نطاق هذه الخطة السياساتية، الأمر الذي يبعث حياةً وأملا جديدين للنساء ودعاة السلام والأمن في كل مكان:

(أ) **التمويل**. الوفاء بالحد الأدنى من أهداف التمويل التي أوصت بها الأمم المتحدة واستخدام المؤتمرات العالمية المتعددة واجتماعات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن للإبلاغ عن الامتثال، بما في ذلك ما يتعلق بالحد الأدنى من أهداف التمويل للمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة ألا وهي تخصيص 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية للمنظمات النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، و 15 في المائة للمساواة بين الجنسين كهدف رئيسي؛ ومشاركة النساء في عمليات السلام بنسبة الثلث من بين المشاركين كحد أدنى؛ وتحقيق التكافؤ بين النساء والرجال في عمليات السلام والأمن والعمليات السياسية الأوسع نطاقا؛

(ب) **المشاركة**. اشتراط وضع غايات وحصصٍ لمشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية ومأمونة في جميع الآليات التي تتلقى تمويلا من الدول الأعضاء أو تستفيد من مشاركتها، سواء تعلق الأمر بمفاوضات السلام والحوارات الوطنية أم بإصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أم بلجان مخيمات اللاجئين أم هيئات العدالة الانتقالية والمساءلة، واشتراط تقديم تقارير في الوقت المناسب عن هذه المشاركة؛

(ج) **المساءلة**. محاسبة المسؤولين عن جميع أعمال العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، والعنف الإنجابي، والاضطهاد الجنساني، سواء من خلال المحاكم الوطنية أم الدولية، بما في ذلك عبر استخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية بما يتماشى مع القانون الدولي؛

(د) **الحماية**. إنفاذ نهج عدم التسامح مطلقا مع أي عنف يستهدف النساء المنخرطات في أنشطة بناء السلام والدفاع عن حقوق الإنسان وغيرهن من النساء في الحياة العامة؛

(هـ) **الجزاءات**. فرض جزاءات محددة وموجَّهة بحق مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق المرأة واشتراط رفع هذه الجزاءات ببذل جهود يمكن البرهنة عليها والتحقق منها فيما يتعلق بمنع تلك الانتهاكات أو التصدي لها؛

(و) **إضفاء الطابع المؤسسي على** خطط العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بترسيخها في القانون الوطني وضمان تمويلها بالكامل ورصدها بانتظام؛

(ز) **الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية**. إجراء تغييرات في سياسات التوظيف ونظم الحماية الاجتماعية وإمكانية الحصول على الأراضي والسكن وحقوق الإرث والملكية، وخطط إعادة الإعمار وتمويل مرحلة ما بعد النزاع، كفيلة بالنهوض بالأمن الاقتصادي للنساء؛

(ح) **تقديم الدعم للمنظمات النسائية**. إدخال تغييرات على الممارسات المؤسسية وعتبات المخاطر في سياسات الجهات المانحة للسماح للمنظمات النسائية المحلية المتنوعة الموجودة في بيئات النزاع وسياقات النزوح القسري بالحصول على تمويل جيد ومباشر ومرن ومتسق، بسهولة أكبر، بما فيها المنظمات التي تعمل على قضايا أكثر حساسية ومثيرة للجدل، مثل الحقوق الجنسية والإنجابية والميول الجنسية والهوية الجنسانية.

107 - وفي عام 2020، حددتُ خمسة أهداف بشأن المرأة والسلام والأمن للعقد المقبل حتى عام 2030 (S/2020/946، الفقرة 113). وقد وضَعَت تقاريري السنوية منذ ذلك الحين توصيات لكل من هذه الأهداف. ويتمثل آخر هذه الأهداف في إحداث ثورةٍ في البيانات الجنسانية تسد الفجوات الرئيسية في مجال المعلومات وتصل إلى الجمهور في الوقت الحقيقي. وترد فيما يلي التوصيات الموجهة لمختلف أصحاب المصلحة في هذا المجال:

(أ) **الاستثمار في التعاون والشراكات في مجال البيانات وضمان التمويل المستدام لإنتاج البيانات الجنسانية واستخدامها في ظروف الأزمات**. تُشجَّع الدول الأعضاء والجهات المانحة على الاستثمار في التمويل المرن الطويل الأجل لتعزيز نظم البيانات الجنسانية وبناء القدرات المؤسسية والمحلية، ومنها التي تخص المنظمات النسائية، ودعم الابتكار واستخدام المصادر غير التقليدية، مثل بيانات المواطنين والبيانات الضخمة. وزيادة التعاون بين مكاتب الإحصاء الوطنية والجهات الفاعلة في مجال السلام والعمل الإنساني والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية أمر ضروري لتوليد بيانات جنسانية مراعية لخصوصية السياق وفي الوقت المناسب؛

(ب) **إضفاء الطابع المؤسسي على التحليل الجنساني في الاستجابة الإنسانية والاستجابة للأزمات، وبناء السلام، وإعادة الإعمار والإنعاش بعد النزاع على نطاق منظومة الأمم المتحدة**. يتطلب هذا التحوّل قدرات تقنية مكرّسة، ومجموعات أدوات موحّدة، وموارد مخصصة، لا سيما داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وآليات التحقيق، والأفرقة القطرية للعمل الإنساني، وكيانات الأمم المتحدة الموجودة في

بيئات النزاع والأزمات. ويجب حماية القدرة على الرصد وعلى الإبلاغ المأمون بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والانتهاكات الجنسانية الأخرى وتوسيع نطاقها، كما يجب العمل بانتظام على استخدام البيانات الموثوقة والتحليلات الجنسانية بشأن مشاركة المرأة أو استبعادها من عملية صنع القرار، وكذلك بالنسبة إلى قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك في مجلس الأمن والمحافل والقنوات الأخرى؛

(ج) **تسخير التكنولوجيا بشكل مسؤول للنهوض بالابتكار في مجال البيانات الجنسانية.** يطرح المشهد الرقمي الآخذ في التطور تحديات جديدة، ولكنه يأتي أيضا بفرص جديدة لتوليد البيانات الجنسانية في الوقت الحقيقي، خاصة في السياقات الهشة والتي يصعب الوصول إليها. ولإفساح المجال أمام تحقق هذه الإمكانات، يجب تطوير أدوات رقمية شاملة وآمنة بالشراكة مع قطاعات التكنولوجيا والاتصالات والبيانات، ويجب أن تسترشد بمعايير قوية في مجال الأخلاقيات والحوكمة من أجل حماية البيانات الشخصية ومكافحة المعلومات المغلوطة وتأمين إمكانية الوصول الرقمي وضمان الأمان للنساء والفئات المهمشة على الإنترنت وفي دنيا الواقع، بما في ذلك عبر توفير التمويل اللازم للتدابير الأمنية الضرورية؛

(د) **تحسين تصنيف البيانات عبر جميع جوانب الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.** ينبغي تصنيف البيانات بشكل منهجي حسب الجنس والإعاقة والعمر والعوامل الأخرى ذات الصلة. وهذه الممارسات بالغة الأهمية لفهم التجارب الخاصة للنساء اللواتي ينتمين إلى الفئات المهمشة في السياقات المتأثرة بالنزاعات، وإرشاد السياسات والنهج الشاملة، وضمان عدم ترك أحد خلف الركب في جهود بناء السلام والحماية والجهود الإنسانية وجهود التعافي.

108 - ولا تزال المبادئ الأساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ملحةً وصحيحة، ولكن يجب مواصلة تكييف تنفيذها لمواجهة التحديات الراهنة. وسيكون من الأهمية بمكان في السنوات المقبلة أن تتمكن الدول الأعضاء من قياس دعمها لهذه الخطة من خلال عدد النساء اللواتي يشاركن مباشرة في عمليات السلام والأمن، أو يحصلن على المساعدة بإنصافهن وجبر الضرر الذي حاق بهن وتوفير الخدمات لهن ومنحن إمكانية اللجوء. ولئن ركّز المجتمع الدولي على الأمن عبر الحدود والمؤسسات القانونية الدولية على مدى السنوات الخمس وعشرين الماضية، فإنه لم يركز بما فيه الكفاية على بناء الحركات الاجتماعية وتشجيع تغيير المعايير الاجتماعية. ورغم أن قضايا المرأة والسلام والأمن بارزة بشكل كبير في العواصم العالمية وحتى في المدن الرئيسية في البلدان المتأثرة بالنزاعات، فإن المناطق النائية التي تواجه أعتى التحديات قلما تصلها المعلومات والأموال أو تستفيد من تنفيذ السياسات والخدمات. ويتوقف نجاح الخطة في المستقبل على قدرتها على الوصول إلى جماهير جديدة عبر مختلف الأجيال وإيجاد فرصة للتجدد والمثابرة في جيل الشباب.

109 - وفي مواجهة الصعاب والظروف المهددة للحياة، تبقى بانيات السلام في الخطوط الأمامية لجميع هذه الأزمات. ورسالتهن العالمية إلى الحكومات والأطراف المسلّحة واضحة لا لبس فيها ألا وهي إنهاء الحروب واحترام القانون الدولي ونزع السلاح. وتقع هذه المطالب من ميثاق الأمم المتحدة في صميمه وهي علة وجود هذه المنظمة. وما من بديل عن ذلك سوى انهيار النظام الدولي الذي لا يمكن للبشرية أن تتحمله. وستستمر الأمم المتحدة في التمسك بالمبادئ التي ألهمت وضع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمبادئ التي نرتكز عليها في أداء رسالتنا ويقوم عليها الميثاق.